# عَدَمُ الجوَازِ في شروحِ شافيَّةِ ابن الحاجب ( ت ٦٤٦هـ ) في القرن السابع الهجريّ
## دِراسةٌ صرفيَّةٌ صوتيَّةٌ

أ. د. حيدر حبيب حمزة الباحث : علي حسين مشعان

كلية الآداب / جامعة القادسية

Hayder.hamza@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٣/٢٧

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٤/١٠

**الخلاصة :**

خَلَصَ البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١- قد يكون عدم الجواز أحياناً لا علقة له بالثقل والخفة بقدر ما يتعلق الأمر بالقاعدة النظامية التي سطرها النحويون، وكُتِبَ لها الشيوع، ومصداق ذلك شذوذ عدم جواز ( طائيّ ).

٢- قد تكون القسمة العقلية الأثر في اختيار الصائت القصير كإجراء، ومصداق ذلك النسب إلى ( نَمِر ).

٣- ارتبط مصطلح ( الكراهة ) بالثقل.

٤- مثل كراهة التماثل موجهاً صرفيّاً وصوتيّاً في عدم جواز حذف الياء الساكنة في نحو ( سَيِّد ).

٥- نلحظ نوساً في توجيه بعض المصاديق بين عدَّها ثلاثيَّة أو رباعيَّة، وهذا أثر في معالجها ، ومصداق ذلك عدم جواز كسر الحرف بعد ياء التصغير إذا كان الحرف الرابع للتأنيث.

**الكلمات المفتاحية :** شروح شافيه ابن الحاجب ، عدم الجواز ، شرح ابن الناظم

# The Impermissibility of the Seventh-Century Commentaries on Shafiyyah by Ibn al-Hajib (d. 646 AH)

## A Morphological and Phonetic Study

Prof. Dr. Haider Habib Hamza Researcher: Ali Hussein Mishaan

College of Arts/University of al-Qadisiyah

hayder.hamza@qu.edu.iq

Date received: 27/3/2025
Acceptance date: 10/4/2025

Abstract :

The research concluded with a set of results, the most important of which are:

1. Sometimes, the impermissibility may have nothing to do with heaviness or lightness, as much as it relates to the systematic rule established by grammarians and widely accepted. An example of this is the anomaly of the impermissibility of (ta'i).

2. Rational division may have influenced the choice of the short vowel as a procedure, an example of which is the attribution to (namir).

3. The term (dislike) is linked to heaviness.

4. For example, the dislike of similarity is morphologically and phonetically directed at the impermissibility of deleting the silent ya' in the word (sayyid).

5. We note a shift in the orientation of some instances between counting them as triliteral or quadriliteral, and this has influenced their treatment. An example of this is the impermissibility of breaking the letter after the diminutive ya' if the fourth letter is feminine.

**Keywords**: Shafiyyah Ibn al-Hajib's commentaries, impermissibility, Ibn al-Nazim's commentary

## المقدمة

الحمد لله الذي جعل الحمد باباً لذكره، والحمد لله الذي يستقبل من عباده فيغفر لهم، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله وآله الطيبين الطاهرين. اللهم اخرجنا جميعاً من ظلمات الوهم، واكرمنا بنور الفهم، اللهم افتح علينا أبواب رحمتك، وانشر علينا خزائن علومك برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم آمين يا رب العالمين.

لاشكَّ أنَّ علم الصرف يمثل أحد شطري العربية، وأحياناً يُقَدَّمُ في معرفته وحيازته على غيره من علوم اللغة، فجاء هذا البحث في هذا المستوى اللغويّ، وبحث في (عدم الجواز )، فكان لابُدَّ من اختيار الكتب والمظان التي تعد أصولاً في الدرس الصرفيّ، مُخلص العنوان إلى ( عدم الجواز ) دراسة في شروح شافية ابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) في القرن السابع الهجريّ فشملت الدراسة شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب، وشرح ابن الناظم ( ت ٦٨٦ هـ ) المسمى بغية الطالب في الرد على ابن الحاجب ، وشرح شافية ابن الحاجب لرضيّ الدين الاستراباذي ( ت ٦٨٨ ) وانتضمت مادة البحث في مبحثين هما :

المبحث الأول : خُصِّصَ في دراسة عدم الجواز فى باب النسب، وكان فيه الآتي :

المسألة الأولى : النسب إلى الاسم الرباعيّ المختوم بالألف المقصورة.

المسألة الثانية : النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور العين والصحيح.

المسألة الثالثة : عدم الجواز في توالي أربع ياءات.

المسألة الرابعة : عدم جواز حذف الياء الساكنة في نحو سَيِّد.

المسألة الخامسة : عدم جواز ( طائيّ )

أما المبحث الثاني فجاء في عدم الجواز في التصغير وضمَّ الآتي :

المسألة الأولى : عدم جواز كسر الحرف بعد ياء التصغير.

المسألة الثانية: عدم جواز مجيء ثلاث ياءات في تصغير ما كان على وزن ( فَعَال ).

ثم جاءت الخاتمة وفيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث :

لا ندعي الكمال، ولكن حسبنا إنَّنا سعينا، فإن أصبنا فالحمد لله جل ثناؤه، وإن كانت الأخرى فإنَّها تقومها الملاحظ السديدة.

## الفصل الأول

### المبحث الأول : عدم الجواز في النسب

المسألة الأولى : النسب إلى الاسم الرباعي المختوم بالألف مقصورة.

أجمعَ العلماءُ في النسبِ فيما آخره ألف مقصورة بأنَّهم حذفوا الألف , وأضافوا ياء النسب ؛ والسبب في الحذفِ هو تتابعُ أربعةِ متحركاتٍ ، وهذا يسببُ استثقالاً في النطقِ قال سيبويه : ((وأمَّا جَمَزَى فلا يكون جَمَزَاوِيّ ولا جَمَزَوِيّ ولكن جَمَزِيٌّ، لأنَّها ثَقُلت وجاوزت زِنةَ مَلهَى فصارت بمنزلةِ حُبَارى لتتابعِ الحركاتِ))[١].

يبدو في نصّ سيبويه ( فلا يكون جَمَزَاوِيّ و لا جَمَزَوِيّ ) هو كراهةُ توالي المقاطعِ المتحركةِ من دونِ ساكنٍ يفصلُ بينها ، ويظهرُ هذا جليّاً فيما زادَ على أربعةِ مقاطعٍ إذ مجرد التوالي يمثلُ كراهةً سواءٌ أكان هذا التوالي متمثلاً بأخفِّ الحركاتِ ، أو غيرها . ((إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غيرِ المكروهاتِ أَيضاً، وكلُّ كثيرٍ عدوٌ للطبيعةِ ))[٢].

وثمَّةَ ما يوقف عنده أَنَّ التواليَ مع اختلافِ الحركةِ أهونُ من توالي الحركاتِ المتماثلةِ فيما يزيدُ على الثلاثيّ المجرَّدِ؛ لأنَّ الطبعَ لا ينفر من توالي المختلفاتِ وإن كانت كلُّها مكروهة كما ينفر من توالى المتماثلاتِ المكروهةِ ، ويبدو من أنَّ توالي أربعةِ حروفٍ متحركةٍ من دونِ ساكنٍ بينهما مكروه في العربية ، وهو السببُ في اختلافِ الإجراءِ ففي نحوِ : ( حُبْلَى ) ، أجازوا فيها النحاة : ( حُبْلَوِيّ ، وحُبْلَاوِيّ ) ؛ لعدم توالي أربعةِ حروفٍ متحركةٍ ، أمَّا في ( جَمَزَى )[٣] ؛ لأنَّ حركة المدِّ كالحرفِ المتحركِ فتحققَّ فيها هذا التوالي .

وقد قال سيبويه أيضاً : ((كرهوا أن يتوالى في كلامِهِم في كلمةٍ واحدةٍ أربعُ متحركاتٍ، أو خمسٌ ليس فيهن ساكن ))[٤].

ويظهرُ من أنَّ ذلك عنده لم يكن كراهةٌ فحسب بل نفاه من كلامِ العربِ ، قال : ((ألا ترى أنَّهُ ليس في كلامِهِم اسمٌ على أربعةِ أحرفٍ متحركٌ كلُّه ))[٥]. وهذا يفيد أنَّه لم يرد في صيغِ الرباعيّ وزنٌ حروفه الأربعة جميعها متحركة إلّا وفيها ساكن ، ولهذا جعلوا الاسم الرباعيّ خمس صيغ جميعها احتوت على ساكن.

وكان ابن جنيّ أكثرَ جلاءٍ في الكشفِ عن علَّةِ ذلك الحذف إذ اشترط جعلَ الحركةِ لازمةٍ في البناءِ في الحرفِ الثاني هي داعي للحذفِ إذ قال : (( وكذلك إنْ تحركَ الثاني من الرباعيّ حُذِفَت ألفه البتة, وذلك قولك في جَمَزَى: جَمَزِيّ ' وفي بَشَكَى بَشَكِيّ, ألا ترى إلى الحركةِ كيف أوجبت الحذف كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة, فصارت حركة عين جَمَزَى في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حُبَارَى, وياء خَيْزَلى))[٦]. إذ يرى ابن جنّي قد عُومِلَت حركة العين في ( جَمَزَى ) معاملة الصامت الألف في ( حُبَارَى ) ، والصامت الياء في ( خَيْزَلَى ) فصارت ( جَمَزَى ) خماسية فوجب الحذف.

وخلاصةُ هذه الآراء واحدةٌ إلّا أنَّ ابن جنيّ قد انفرد باشتراطه تحريك الحرف الثاني في بناء الرباعيّ المختوم بألف مقصورة زائدة وهو دليل الحذف .

أمَّا موقف شُرَّاح الشافيةِ ، فلم يخرج ابن الحاجب عن رأي القدماء في ذكرِ التتابعِ الحركيّ الذي أدَّى إلى الحذف ، قال :

(( وتقلبُ الألفُ الأخيرةُ الثّالثةُ والرّابعةُ المنقلبةُ واواً، كـ ( عصويّ ) و ( رحويّ ) و ( ملهويّ ) و ( مرمويّ )، ويحذف غيرها كـ ( حُبْلَيّ ) و ( جَمَزِيّ ) و (مَرَامِيّ ) و ( قُبَعْثَرِيّ )، وقد جاء في نحوِ حُبْلَى ( حُبْلَوِيّ ) و ( حُبْلَاوِيّ )، بخلافِ نحوِ : جَمَزَى ))[٧].

إذ يبدأ ابن الحاجب بتفسير قوله : (( إذ جاء في الألفِ الرابعةِ غير المنقلبةِ إذا كان ثاني الاسمِ ساكناً و جهان آخران؛ أحدهما : أنَ تُقْلبَ الألفُ واواً، كما فُعِلَ في نحوِ : مَلْهَوِيٌّ؛ تشبيهاً لها بها؛ لأنَّها لم تبلغ مبلغ الاستقالِ، والآخَرُ: أنْ تُقْلَبَ واواً مع زيادةِ ألفٍ قبلها، تقول : حُبْلاوِيّ ))[٨]. وهنا يوضح ما إذا كان ثاني الاسم ساكناً .

(( قولُهُ: بِخِلافِ نَحْوِ : جَمَزَى)) . ويشرعُ بتفسيرِ قولِهِ ويبسّطهُ، إذ يقول (( يعني : [ أنَّهُ ] إذا لم يكن الثاني ساكناً لم يَجْرِ ذلك المُجرى، فصار بالحركةِ مستثقلاً ملحقاً بالخماسيّ، فلذلك لم يكن فيه إلّا الحذف ))[٩]. يبدو حمل في هذا الوجه من النَّسبِ وهو حمل (جَمَزَى) الرباعيّ على الخماسيّ في الإجراءِ ( الحذف ).

ولا نلفي ذكراً لهذه المسألة عند ابن الناظم إذ صرَّح بما ذكروه سابقاً من المختوم بالألف المقصورة وكان ساكن الثاني ولم يتكلم عما كان متحركاً مثل : (جَمَزَى ) و (بَشَكَى ). إذ قال : (( النسبُ إلى ما آخره ألف قوله

:( وتقلبُ الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ ، والرابعةُ المنقلبةُ واواً ) من الرابعةِ المنقلبةِ ألف الإلحاق من ( مِعْزَى ) و ( عَلْقَى )؛ لأنَّها ياءٌ في الأصلِ تحركت وانفتح ما قبلها فقُلِبت ألفاً ، ولذلك ترد ياءً إذا سُكِّنت ، فيقال في نحوِ: ( سَلْقَى ) : ( سَلْقَيْتُ ) دون ( سَلْقَات ).

ومع أنَّ ألفَ الإلحاقِ منقلبةً فليس حكمُها حكمَ المنقلبةِ عن أصلٍ ، نحوُ: ( أَحْوَى ، ومَلْهَى ) ؛ لأنَّ المنقلبةَ عن أصلٍ تُبدلُ في النسبِ واواً ، و لاتزاد ألفاً قبل بدلها ، ولا تحذف إلَّا نادراً ، وألفُ الإلحاقِ تُبدل واواً وقد تحذف، وقد تزاد ألف قبل بدلها تشبيها بألف التأنيث ، فيقال في ( مِعْزَى ) : ( مِعْزَوِيٌّ ، و مِعْزِيٌّ ، و مِعْزَاوِيٌّ ). فكان من حقّ المصنفِ أنَ يحترزَ في قوله : ( والرابعة المنقلبة ) من الألفِ التي للإلحاقِ ، ثم يفرد حكمَها في الذكرِ ))[١٠].

وإذا تفحَّصنا موقفَ الرضيّ نجده قد تابع ابن جنيّ في اشتراطِهِ تحريك الثاني إذ قال : (( وأمَّا الألف الرابعة فإن كانت منقلبةً، أَو للإلحاقِ، أَو أَصليةً، فالأشهرُ الأجودُ قلبها واواً دون الحذف، لكونها أَصلاً أَوعوضاً من الأصلِ أَو ملحقةً بالأصلِ، وإن كانت للتأْنيثِ فالأشهرُ حذفها لأنَّهُ إذا اضطُّر إلى إزالةِ عينِ العلامةِ فالأولى بها الحذف، فرقاً بين الزائدةِ الصرفةِ والأصليةِ أَو كالأصليةِ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة ( كَجَمزَى ) لزيادةِ الاستثقالِ بسبب الحركةِ ، فصارت الحركةُ – لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة – كحرف، فإذا كان الأولى بألف التأْنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجبَ الحذف ))[١١].

ثم ينتقل الرضيّ إلى توضيحٍ قليلٍ ومختصر، قال : ((" كحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ " الألف فيهما رابعة للتأْنيث، إلَّا أَنَّ جَمَزَى متحركُ الثانيّ بخلافِ ( حُبْلَى )، وأَلف ( مُرَاميّ ) خامسة منقلبة ، وفي ( قُبَعْثَرِيٍّ ) سادسة لتكثير البنية فقط ))[١٢]. والمتأملُ في نصّ الرضيّ يلحظُ أنَّ تنوعَ الإجراءِ ( الحذف ، أو غيره ) مبنيٌّ على الحرفِ الثانيّ بين الحركةِ والسكون، فإذا تحركَ الحرفُ الثانيّ وجب حذفُ الألف؛ لأنَّ الحركةَ بعضُ حرفِ المدِّ ، فصار بهذا التَّصور الاسم الرباعي خماسيّاً ، فكان إجراءُ الحذفِ فيه حملاً على الخماسيّ، أمَّا إذا كان الثانيّ ساكناً ففيه إجراءان هما : زيادة الواو ثم ياء النسبِ، نحو: ( حُبْلَى ، حُبْلاوِيّ ) ، أو حذف الألف وزيادة الواو ثم ياء النسب نحو: ( حُبْلَى ، حُبْلَوِيّ ).

أمَّا المحدثون فقد واكبوا ما ذهب إليه المتقدمون فهنا نجد د. عبد الصبور شاهين يوافق رأيهم إذ يقول :

(( وإنْ كان قبلُ الألفِ ثلاثةَ أحرفٍ ، فإنَّ أمامَنا نوعان من الكلمات : كلماتٌ تحركُ ثانيها مثل : ( جَمَزَى )، وهذه تسقط ألفها في النسبِ فيقال : ( جَمَزِيٌّ ). وكلمات سُكِنَ ثانيها ، مثل : ( حُبْلَى )، ويجوز فيها الحذف فيقال : ( حُبْلِيٌّ )، والقلب فيقال : ( حُبْلَوِيٌّ ) . والأرجحُ فى التى للتأنيث الحذف ، وفي التي قُلبت عن أصل مثل : ( مَلْهَى )، أو التي للإلحاق مثل ( عَلْقَى ) . القلب . ، فيقال : مَلْهَوِيٌّ وعَلْقَوِيٌّ ))[١٣].

وقال د. عبده الراجحيّ في النسبِ إذا كانت الألفُ رابعةً مثل ( جَمَزَى ) : (( فإن وقعت الألفُ رابعة ، فإنَّنا ننظرُ؛ إنْ كان الحرفُ الثانيّ متحركاً وجب حذفُ الألفِ ، مثل : جَمَزَى = جَمَزِيٌّ . ( الجَمَزَى : السريعة ). وإنْ كانَ الحرفُ الثانيّ ساكناً ، جاز فيه حذفُ الألفِ وقلبُها واواً مثل : حُبْلَى = حُبْلِيٌّ و حُبْلَوِيٌّ . مَلْهَى = مَلْهِيٌّ و مَلْهَوِيٌّ فإذا قُلبت الألف واواً جاز زيادةُ الألفِ قبل الواو ، فتقول : حُبْلَى = حُبْلَوِيٌّ ، أو حُبْلَاوِيٌّ. مَلْهَى = مَلْهَوِيّ ، أو مَلْهَاوِيٌّ ))[١٤].

وقد ذهب إلى مثل ذلك الدكتور عبد القادر عبد الجليل[١٥].

يتضح مما سبق أنَّ ثمةَ سَعْيَاً كبيراً بذله المتقدمون من أجل التوصل إلى صورةِ النسبِ في ( جَمَزَى ) والتي تتكون من الصورة المقطعية الآتية:

جَمَزَى = ج َ / م َ / ز ً ويلحظ من التحليل المقطعي ما يلي:

١ –توافر ثلاثة مقاطع متحركة ، اثنان منها قصير مفتوح ، والثالث طويل مفتوح.

٢ –يمكن أن ننسب الثقل لتوالي الحركات المتماثلة ، وليس لتوافر أربعة مقاطع متحركة.

٣ –لا يمكن معاملة ( جَمَزَى ) معاملة ( حُبَارَى ) ؛ لأنَّ المقطع الثاني من ( حُبَارَى ) طويل مفتوح ، أمَّا ( خَيْزَلَى ) فإنَّ الساكن توافر في المقطع الأول ( خ ْ ي ) فلا تتوالي فيها المتحركات.

٤ –يبدو أنَّ السببَ لهذا الحمل هو توافر المقطع الطويل المفتوح في نهاية البنى:

حُبَارَى = ح ُ / ب َ / ر ً

خَيْزَلَى = خ ْ ي / ز َ / لـ ً

جَمَزَى = ج َ / م َ / ز ً

فكان الإجراء بحذف المصوت الأخير:

ج َ / م َ / ز

وزيادة ياء النسب ولغلق المقطع الأخير ليتحول إلى طويل مغلق بجلب الصائت القصير الذي فرضته ياء النسب ( الكسرة ).

جَمَزِيٌّ = ج َ / م َ / زِ ي/ ي ُ ن.

المسألة الثانية : النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور العين والصحيح

لم يختلف العلماءُ في مسألةِ عدمِ جوازِ توالي كسرتينِ تأتي بعدهما الياءُ المُشدَّدةُ للنَّسبِ؛ وذلك لما يحدثهُ هذا التوالي من الحركاتِ المتشابهةِ المكسورةِ والأحرفِ التي من جنسِ تلك الحركاتِ وهذا يسببُ ثقلاً في النَّطقِ ويبتعدُ عن هذا الثقل والتكلف والميل إلى الخفة والسرعة ، قال سيبويه :

(( وما جاء من فَعِلٍ بمنزلة فعلٍ قولهم في النَّمِرِ: نَمَرِيٌّ، وفي الحُبَطَاتِ حُبَطِيٌّ، وفي شَقِرَةٍ: شَقَرِيٌّ، وفي سَلِمَةٍ : سَلَمِيٌّ. وكأنَّ الذين قالوا: تَغْلبيٌّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تفعل، كما جعلوا فعل كفعلٍ للكسرتين مع الياءين، إلاّ أنَّ ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير؛ لأنَّه ليس توالي ثلاث حركات ))[١٦].

وقال المبرد : (( فَأَمَّا غير المعتل فنحو قَوْلك فى النَمِرِ: نَمَرِيٌّ ، وفي شَقِرِ: شَقَرِيٌّ؛ أَلا ترى أَنَّك قد سويت بَين ( فَعِل )، و( فَعل ) فَلَو كَانَ مَكَان الكسرة ضمة لم تغيره؛ لِأَنَّهُ لم يتوال مَا تكره ))[١٧].

وفصَّلَ ابن السَّرَّاج القول فيها و أزال الغموض في سبب عدم الجواز وذلكَ إذا نُسبَ إلى اسمٍ علَى وزنِ فَعِلٍ مسكورِ العينِ فإنَّكَ تفتحَها استثقالًا لاجتماع الكسرتينِ والياءين في الاسم الصحيح ، إذ قال : ((الثاني: اسمٌ غُيِّرَ مِن بنائِه حركةٌ فجُعلَ المكسورُ فيهِ مفتوحًا وذلكَ إذا نُسبَ إلى اسمٍ علَى وزنِ فَعِلٍ مسكورِ العينِ فإنَّكَ

تفتحَها استثقالًا لاجتماع الكسرتينِ والياءين في اسمٍ ليسَ فيهِ حرفُ غيرُ مكسورٍ إلا حرفًا واحدًا وهوَ النَّسبُ إلى النَّمرِ: نَمَرِيٌّ. وفي شَقِرةٍ : شَقَرِيٌّ وفي سَلِمةٍ: سَلَميٌّ ))[١٨].

أرادَ ابن السَّرَّاج أنَّ التتابعَ: م ِ / ر ِ ي / ي ُ ن. يمثل كراهة لتتابع كسرتين وياءين، فكان التحول بالصائت القصي: (م َ ).

وقال ابن يعيش : (( وممّا يلزم التغييرُ فيه ويطّرِد وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ثانيه مكسورٌ، فإذا نسبتَ إليه. فتحتَ ثانِيَه. تقول في النسب إلى "نَمِرٍ": "نَمَرِيٌّ"، وإلى "شَقِرَةَ": "شَقَرِيٌّ"، وإلي "الدُّئِل": "دُؤَلِيٌّ". ولو سمّيت رجلًا بـ "ضُرِبَ"، ثمّ نسبت إليه، لقلت: "ضُرَبِيٌّ". ولو نسبت إلى "إبلٍ"، لقلت: "إبَلِيٌّ" بالفتح. وإنّما فتحوا العين استثقالًا لتوالي الكسرتَيْن والياءين في اسم ليس فيه حرفٌ غيرُ مكسور إلا واحدٌ. وقوله: "مُتْلَئِبٌّ"، أي: مستقيم. يقال: "طريق متلئبّ"، أي: ممتَدّ مستقيم ))[١٩].

ويبدو أَنَّ التحول من الكسر إلى الفتح في الصامت الثاني جاء لتحقق ضرب من المخالفة.

أمَّا رأي شُرَّاح شافية ابن الحاجب في مسألة توالي كسرتين مع ياء النسب فلم يخرجوا عن هذا التعليل أو التصور بعدم جواز هذا التوالي الذي يسبب ثقلاً إذ قال ابن الحاجب شارحاً شافيته : (( كراهة لتوالي الكسرتين والياء مع الحركة قبل ذلك، فلا يقولون: نَمِرِيٌّ ولا دُئِلِيٌّ، و ولكن نَمَرِيٌّ[٢٠] ودُؤَلِيٌّ[٢١]، فيجعلون الكسرة الأولى فتحة لذلك، بخلافِ تَغْلِبي ؛ فإنَّ السكون قبل الكسرة خَفَّفَ أمرها، لأنَّه كالاستراحة قبلها على الأفصح ، وقوم يعتبرون الكسرتين والياء، ولا يعتبرون السكون قبل ذلك، فيقولون: تَغْلَبِيٌّ ، كما قالوا : نَمَرِيٌّ ))[٢٢].

يبدو أَنَّ التحول في الأصل ( نَمِرِيٌّ ) أصاب عين البنية، ويمكن حمله على الاتباع لما قبله في جنس الصائت القصير ( = الفتحة ) فكان ( نَمَرِيّ )، ولم يعتدوا بالصوامت الفاصلة بين الصوامت، وإنما قالو بالتتابع لعدم اعتدادهم بالصامت الفاصل بين كسرتين ( = الراء ) هكذا : ن َ / م ِ / ر ِ ي / ي ُ ن. ( عدم الاعتداد بحرف الراء فاصل بين الكسرتين ).

وثمة أمر يمثل عقلنة اللغة وحكمتها هو أَنَّ التحول أصاب عين البنية لا لامها لإدراكهم أَنَّ ما قبل ياء النسب يجب كسره، فكان لا بُدَّ من تغيير ما قبلها.

أمَّا رأي ابن الناظم فلم يُلمح بصورة واضحة على مسألة توالي كسرتين تأتي قبل ياء النسب في الاسم الصحيح بل تطرق عن الاسم الصحيح بصورة عامة وذكر مصاديق تختلف عمّا ذكره الشراح السابقون[٢٣].

حاز الرضيّ فهماً مخالفا للسابقين قوامه أَنَّ بناء الثلاثي مبني على الخفة، وإنَّ أيّ ثقل لا يمكن تصوره فيه، وكان التتابع لكسرتين وياءين يمثلان ثقلاً تخلق في بناء مبني على الخفة، قال: (( أَقول: اعلم أَن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أَحرف أَوسطُها مكسورٌ وجب فتحه في النسب، وذلك ثلاثة أَمثلة: نَمر، و دُئِل، وإِبل، تقول: نَمَرِي ودُؤَلِي وإِبَلِي، وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أَي الثلاثيَّةِ المجردة من الزوائد، أَو أَكثرُها، على غاية من الثقل، بتتابع الأمثال: من الياء والكسرة، إذ في نحو إِبِلي لم يخلص منها حرف، وفي نحو نمري ودُئِلِيٍّ وخَرِبِيّ لم يخلص منها إلا أَول الحروف، ... أَن تغاير الثقلاء هون الأمر، لأن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أَيضاً، وكل كثير عدو للطبيعة ))[٢٤].

ذهبت د. خديجة زبَّار الحمدانيّ إلى أَنَّه كقاعدة عامة إذا نُسِبَ إلى اسم ثلاثي مكسور العين وجب تحويل الكسرة إلى فتحة[٢٥].

وأضاف د. فخر الدين قباوة فيما إذا كانت عين الثلاثيّ مكسورة يجري في بناء النسب ما يلي : قال : (( إذا كانت عين الثلاثي المجرد مكسورة قُلِبَت الكسرة في النسب فتحةً. نحو : نَمِر، ونَمَرِيّ ، مَلِك ومَلَكِيّ ، دُئِل و دؤَلِيّ ، إبِل وإبَلِيّ ، مَعِدَة ومَعَدِيّ ))[٢٦].

يبدو أن القسمة العقلية تقتضى الفتحة لا غيرها لان الحرف الثاني لو حُرِّكَ بالضم لكان الانتقال من أثقل ( الضمة ) إلى ثقيل ( الكسرة ) ، ولا يمكن تحريكه بالكسر لكراهة توالي الأمثال، فلم يتم أمام الناطقة إلا الفتحة ليتشكل بها الحرف الثاني، فضلاً عند خفتها.

**المسألة الثالثة : عدم الجواز في توالي أربع ياءات**

اتفق العلماءُ على كراهةِ واستثقالِ توالي أربعِ ياءاتٍ في اللغةِ العربيَّةِ لأنَّ العربَ يميلونَ إلى السهولةِ في النطقِ والسرعةِ والخِفَّةِ ، وهذا ما نجدهُ في الأسماءِ المختومةِ بيائينِ وعند النسبِ تصبح فيها أربعُ ياءاتٍ ، إذ تشكل لاحقة النسبِ الياء المشدَّدة (يّ)، نصف الأربع ؛ زيادة على الياءينِ الموجودتينِ في آخر الاسمِ المنسوبِ إليهِ ، فعند حدوثِ هذا التركيبُ يتكون من اسمٌ مختومٌ بأربعِ ياءاتٍ، وهذا مكروهٌ في العربيَّةِ ومستثقلٌ كما في كلمةِ أُمَيَّةِ و أُمَيِّيّ وغَنِيّ وغيرها من المصاديق . وثَمَّةَ تفاوتٌ في التوجيهِ بين العلماءِ الأوائلِ في هذا الأمر ويمكن تقسيم آرائهم على النحوِ الآتي :

١ –إبقاء البنيةِ كما هي دون تغييرٍ ومن دونِ النظرِ إلى كراهةِ توالي كسرتينِ مع ياءينِ، وهذا ما نُسِبَ إلى يونس بن حبيب ؛ إذ يرى أن البنية في ( غَنِيّ ) تكون ( غَنِيِّيّ ) عند النسبِ بدونِ تغييرٍ لا بالحركاتِ ولا بالأحرفِ ، وثَمَّةَ اضطرابٍ في جهويةِ هذا التوجيه فمنهم مَن ينسبهَ مرةً إلى يونس بن حبيب ، ومرة أخرى قال بعضهم ، وهذا التوجيه لا يخرج عن دائرةِ الشَّحِّ والضَّنِّ بالبنيةِ الأصلية .

٢ –التغيير في البنيةِ في الحذفِ والقلبِ وهذا يمكن تقسيمهُ على ضربين :

الأَوّل : رأي سيبويه : وهو حذفُ الياءِ الأولى الزائدة وقلبُ الياءِ الثانيةِ واواً مباشرةً وإضافةُ ياءِ النسبِ ، قال سيبويه :

(( بابُ الإضافةِ إلى فَعِيْل وفُعَيْل من بناتِ الياءِ والواوِ التي الياءات والواوات لاماتهن، وما كان في اللفظِ بمنزلتِهما وذلك في قولِكَ في عَدِيٍ : عَدَوِيٌّ وفي غَنِيٍ: غَنَوِيٌّ، وفي قُصَيٍ : قَصَوِيٌّ وفي أُمَيَّة : أُمَوِيٌّ. وذلك أنَّهم كرهوا أنْ توالى في الاسمِ أربعُ ياءاتٍ، فحذفوا الياءَ الزائدةَ التي حذفوها من سليمٍ وثقيفٍ حيثُ استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياءِ التي تكون منقوصة، لأنَّك إذا حذفت الزائدة فإنَّما تبقى التي تصيرُ ألفاً، كأنَّهُ أضاف إلى فَعِلٍ أو فَعُلٍ ))[٢٧].

يظهرُ من نصّ سيبويه الآتي :

١ –إنَّ الثقلَ متحققٌ حتى بعد حذفِ الياءِ الزائدةِ ( غَنِيّ = غَنِي ) والدليل على هذا الثقل هو قلبُ الياءِ الأخيرة واواً فتكون البنية ( غَنَو ) ثم أضيفت ياء النسب فصارت البنية ( غَنَوِيّ).(

٢ –لاشك أنَّ التغييرَ في بنيةِ (غَنَوِيّ ) شمل الحرف الزائد ( الياء الأولى ) بالحذف ، ولام الكلمة بالقلب.

٣ –في الصورةِ النهائيةِ لا وجود للياءِ في البنية.

٤ –الاختلافُ بالإجراءِ، إذ خُفِّفَت الياءُ الأولى الزائدةُ بالحذفِ، والياءُ الثانيةُ بالقلبِ.

٥ –وقولُهُ : ( كأنَّهُ إلى فَعَلٍ و فُعَلٍ ) يبدو أنَّهُ عاملَ ( فَعِيْل و فُعَيْل ) معاملة الثلاثيّ .

ولم يخرج السيرافيُّ عن مذهبِ سيبويه في هذا الأمر إلَّا أنَّهُ قد أضافَ ( فتح العين منه ) إذ قال : (( هذا بابُ الإضافةِ إلى فَعِيْل وفُعِيْل من بناتِ الياءِ والواوِ التي الياءات والواوات لاماتهن وما كان في اللفظِ بمنزلتهما، اعلم أنَّ ما كان على هذا فإنَّهُ يستوي فيهِ ما كان آخرُهُ هاءً وما لم يكن في آخرِهِ هاءٌ، والوجهُ في النسبةِ إليهِ حذفُ ياءِ فَعِيْل وفتح العين منه وحذف ياءِ فُعِيْل

وقلب الياءِ واواً؛ كقولِكَ في عَدِيٍ عَدَوِيٌّ ، وفي غَنِيٍ غَنَوِيٌّ ، وفى قُصَيٍ قُصَوِيٌّ وفي أُمَيَّة أُمَوِيٌّ ))[٢٨].

الثاني : رأي المبرد : وهو حذفُ الياءِ الأولى الزائدةِ وقلبُ الياءِ الثانيةِ ألفاً ثم قلبُها واواً بعد ذلك إضافة ياء النسب، قال : ((هَذَا بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى الِاسْمِ الذِّى يكونُ آخِرُهُ يَاءً مُشَدّدَةً، والأخيرةُ لَام الْفِعْل، اعْلَم أَنَّكَ إِذا نسبت إِلَى شئ من ذَلِك فَإِن الْوَجْهَ أَنْ تحذفَ من الِاسْمِ الْيَاءَ الْخَفِيفَةَ الَّتِى كنت تحذفُها من حنيفَة، وَثَقِيف، فَإِذا فعلت ذَلِك انقلبت الْيَاءُ فِيهَا ألفاً، ثمَّ انقلبت وَاواً لياءي النِّسْبَة ؛ كَمَا تجب في لامات الْفِعْل فَمن ذَلِك قَوْلك في عَدِيٍ : عَدَوِيّ ؛ لِأَنَّك لما حذفت الْيَاء الَّتِى تزيد فى (فَعِيْل) صَارَت (عد) فَاعْلَم على وزن عَم، فَذَهَبت بِفَعل إِلَى فعل لما ذكرت لَك قبل هَذَا الْبَاب، فَقلت: عَدَوِيٌّ ؛ كَمَا قُلت: عَمَوِيٌّ، وَمثل ذَلِك النّسَب إِلَى أُميَّة تَقول: أَمَوِيٌّ تحذف يَاء التَّصغير، فَيصيرُ كَأَنَّك نسبت إِلَى (فعل) وَكَذَلِكَ قُصَي تَقول في النّسَبِ إِلَيْهِ : قُصَوِيٌّ ، فعلى مَا ذكرت لَك فأجرهَذَا الْبَاب ))[٢٩].

وقد وافقَ المبردَ في هذا الرأي ابنُ السراجِ ، قال : ((وتبدلُ مِنَ الياءِ في النسبِ إذا نسبتَ إلى ندَا ورَحَا: نَدَوِيٌّ و رَحَوِيٌّ وإلى غَنيٍ : غَنَوِيٌّ وهذهِ الياءُ إنما تقلبُ أَلفًا ثُمَ تقلبُ واواً ، فالأَصلُ ياءٌ والتقديرُ قلبُها مِنَ الألفِ وقد ذكرتُ ذَا في النسبِ ))[٣٠].

وقد قالَ ابنُ الحاجب : (( وتحذفُ الياء من المعتلّ اللاّم من المذكّر والمؤنّث، وتقلب الياء الأخيرة واواً، كـ ( غَنَوِيّ )، و( قُصَوِيّ )، و( أَمَوِيّ )، وجاء ( أميّيّ )، بخلافِ ( غَنَوِيّ )، و( أُمَوِيّ ) شاذّ، وأجري ( تَحَوِيّ ) فـي (تَحِيَّة ) مُجرى ( غَنَوِيّ ) ))[٣١].

ويشرعُ ابنُ الحاجبِ في تفسيرِ قولِهِ : (( يعني : إذا جاءَكَ " فَعِيْلٌ وفُعَيْلٌ من المُعْتَل اللام حذفتَ يَاءَ فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ، وفتحتَ العينَ، وقلبتَ اللامَ واواً، فتقولُ فِي غَنِيٍّ وَغَنِيَّةٍ : غَنَوِيٌّ، حذفتَ يَاءَ فَعِيْل، وفتحتَ الثاني، وقلبتَ الياءَ الأخيرةَ واواً، وكذلك قُصَيٌّ، وقُصَيَّةٌ وأُمَيَّ وأُمَيَّةٌ؛ كأنَّهم كرهوا أن يقولوا: غَنِي، فيجمعوا بين أربع ياءات وكسرتين، فحذفوا الياء الزائدة ، فوجب فتح الثاني، وإذا فتحوا في مثل : نَمَرِيّ مع الصحة فلأن يفتحوا ها هنا أجدر، وقلبوا الأخيرة واواً؛ لأنَّ كلَّ حرفِ علةٍ قبلَ ياءِ النسبِ إذا وقعَ قبلهُ حركة وجب قلبه واواً إن لم تكنها ))[٣٢].

ويلحظ من شرحِ ابنِ الحاجبِ على نصِّهِ إشارات لا بُدَّ من الوقوفِ عندها وهي كما يلي:

١ –اتكأ ابنُ الحاجبِ في التغييرِ بقلبِ الياءِ الأخيرةِ واواً على ما ذكره سيبويه.

٢ –تبدو الإشارةُ صريحةٌ في فتحِ عينِ البنيةِ لكراهةِ توالي الأمثال ؛ إذ توالت كسرتان مع ياءين : ( غَنِوِيّ ) ، ولاشك أنَّ هذا التتابع يمثلُ كراهةً ، ففرَّ منهِ إلى الفتحِ : ( غَنَوِيّ ) ، وهذا الفتح بابه الوجوب عنده.

في الأصل : غ َ / ن ِ / و ِ ي / ي ُ ن

بعد الفتح : غ َ / ن َ / و ِ ي / ي ُ ن

٣ –تمثلُ الكراهةُ عند ابنِ الحاجبِ ثقلاً بتوالي أربعِ ياءاتٍ وكسرتينِ في صورةِ الأصلِ : ( غَنِيِّيّ ).

٤ –وازن ابنُ الحاجبِ بين صورتينِ هما : صورةُ تتابعِ كسرتينِ مع ياءينِ، نحو : ( نَمِرِيّ ) ، وصورةُ تتابعِ كسرتينِ مع أربعِ ياءاتٍ، وخلص إلى أنَّ التحولَ في الصورةِ الثانيةِ واجبٌ.

ولم يخرج ابنُ الناظمِ عن إجراءِ حذفِ الياءِ الزائدةِ وقلبِ الياءِ الثانيةِ التي تمثلُ لامَ الكلمةِ واواً قال : (( النسبُ إلى ما آخره ياء مشدَّدة قولُهُ : ( وما آخره يا مشدَّدة بعد ثلاثةٍ إن كانت في نحوِ: مَرْمِيّ قيل : مَرْمَوِيٌّ ، مَرْمِيٌّ ) . ))[٣٣].

ولله دُر الرضيّ : (( وتحذف الياء من المعتلِ اللام ، لا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث بالتاء، بخلاف الصَّحيح فإنَّهُ لا يحذف المدّ فيهِ إلَّا من ذي التاءِ كما ذكرنا قولَهُ " وتقلب الياء الأخيرة واواً " لئلا يجتمع

الياءات مع تحرك ما قبلها لما ذكرنا قوله " وجاء أُمَيِّيّ"، يعني جاء في فُعَيْل من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها، ولم يأت نحو غَنِيِّيٍّ، هذا قوله، وقد ذكرنا قبل أنه قد يقال غَنِيِّيٌّ، على ما حكى يونس، وقال السيرافيُّ : إنَّ بعضَهم يقولُ: عَدِيِّيٌّ إلَّا أَنَّهُ أَثقلُ من أَمِيِّ، لزيادةِ الكسرةِ فيهِ، وقالَ سيبويه: بعضُ العربِ تقول في النَّسبِ إلى أَمَيَّة أَمَوِيٌّ بفتح الهمزة، قال: كأَنَّهُ ردَّهُ إلى مكبرِهِ طلباً للخِفَّةِ

قولُهُ " وأُجري تَحَوِيّ في تَحِيَّة مُجرى غَنَوِيّ " إنما ذكر ذلك لأنَّ كلامَهُ كان في فَعِيْلَة، وتَحِيَّة في الأصلِ تَفْعِلَة إلَّا أَنَّهُ لما صار بالإدغامِ كفَعِيْلَة في الحركاتِ والسكناتِ، فشارك بذلك نحو: عَدِي وغَنِي في عِلَّةِ حذف الياءِ في النَّسبِ، وقلبِ الياءِ واواً فحُذِفَت ياؤهُ الأولى وقُلِبَت الثانيةُ واواً لمشاركتِهِ لهُ في العِلَّةِ، وإنْ خالفهَ في الوزنِ وفي كونِ الياءِ الساكنةِ في تَحِيَّةِ عَيْناً وفي أَمَيَّةِ للتصغير))[٣٤].

ونودُّ أنَّ نقفَ على هذا النَّصِّ بنقاطٍ :

١ –خِفَّة بناءي: فَعِيْل، وفُعَيْل، وقد سوَّغَ هذه الخِفَّة بقربِهما من الثُّلاثيّ، الذي رأى فيهِ أنَّهُ ((موضوع في الأصلِ على غايةِ الخِفَّة ))[٣٥]؛ ذلك وجب إبدالُ كسرةَ العينِ فتحةً في الثُّلاثيّ المكسورِ العينِ عند النَّسبِ إليهِ، نحو : نَمِر ، وذئِل، وإبِل؛ وأيضاً ؛ لكراهةِ توالي الياءينِ، والكسرتينِ، فيقالُ: نَمَرِيٌّ، وذُؤَلِيٌّ، وإبَلِيٌّ[٣٦]. ومن ثمَّ قالَ في هذينِ البناءينِ : (( اعلم أنَّ سببَ هذا التغيير – يعني حذف الياء – قريبٌ من السببِ الأولِ، وذلك أنَّ فَعِيْلاً، وفُعَيْلاً، قريبانِ منَ البناءِ الثُّلاثيّ، ويستولي الكسرُ مع الياءِ على أكثرِ حروفها لو قُلتَ : فَعِيْلِيٌّ ، وفُعَيْلِيٌّ ، وهو في الثاني أقل ))[٣٧]، ويستدلُّ الرَّضيُّ على خِفَّة هذينِ البناءينِ بعدمِ حذفِ الياءِ، فيما زادت حروفُهُ على ( فَعِيْلٍ )، إذ قال : (( وأمَّا إذا زادت الكلمةُ على هذه البنية مع الاستيلاءِ المذكورِ ، نحو: إِزْمِيْلِيٌّ ، وسِكِّيْتِيٌّ ... فلا يحذف منها حرفُ المدِّ، سواءٌ كانت مع التاءِ، أو لا، إذ وضعَها إذن على الثقلِ، فلا يستنكر الثقل العارض في الوضعِ الثانيّ، أعني وضعَ النسبةِ ))[٣٨].

٢ –من الأسبابِ المهمةِ والقويةِ هو كونُ لامُ البنيةِ في فَعِيْلٍ، وفُعِيْلٍ ، ياءً نحو : عَلِيٌّ، وقُصَيٌّ فـ ((خفَّفوا لأجلِ حصولِ الثقلِ المفرطِ لو قيل : عَلِيّيٌّ ، وقُصَيّيٌّ في البناءِ القريبِ منَ الثُّلاثيّ، ولم يفرقوا في هذا السَّبب، لقوتِهِ بين ذي التاءِ وغيرِهِ فالنِّسبة إلى عَلِيٍّ وعَلِيَّة : عَلَوِيٌّ ... كما استوى في نَمِر، ونَمِرة . خفَّفوا هذا بحذفِ

الياءِ الأولى الساكنة ... وتُقلبُ الباقيةُ واواً لئلَّا يتوالى الأمثالُ؛ فإنَّ الواو وإن كانت أثقلَ منَ الياءِ لو انفردت، لكنَّهُم استراحوا إليها من ثقلِ تتالي الأمثال ))[٣٩].

٣ –فرَّقَ الرَّضِيُّ في الإجراءِ بين معتلِ اللامِ، وصحيح اللامِ، إذ تُحذف الياءُ في الأولِ، ولا تُحذف منَ الثانيّ إلّا مع التاءِ.

٤ –إنَّ الكراهةَ عندهُ لا تخرج عن اجتماعِ كسرتينِ مع ياءينِ خِفَّة بناءي ( فَعِيْل ، فُعَيْل ).

٥ –ويُفهَمُ من قولِهِ : (... وتَحِيَّةٌ في الأصلِ تَفْعِلَة إلَّا أَنَّهُ لما صار بالإدغام كفَعِيْلَة ... )، يلحظُ أنَّ الحرفَ الثانيَّ في فَعِيْلَة متحركٌ غيرُ ساكنٍ ينتفي معَهُ الإدغامِ، حاشا الإدغام الكبي، فضلاً عن أنَّ الياءينِ في تَفْعِلَةٍ تمثلانِ عينَ البنيةِ ولامَها ، وليس كذلك في فَعِيْلَةٍ؛ إذ تمثل أحدهما الياء الزائدة، فيكونُ التَّحولُ في ( تَفْعِلَة ، تَحِيَّة ) ، أصابَ العينُ واللامُ معاً.

لم يبتعد المحدثونَ عن المتقدمينِ في وصفِهِم لآليةِ التَّحولِ، بل أنَّ بعضَهم لا يكاد يكون كلامُهُ عبارةً عن ترديدٍ لكلامِهِم إذ لم يخرج الدكتور عبد الصبور شاهين إذ قال : في النَّسبِ إلى كلمة : أُمَيَّة : (( فإذا أُضيفت ياءُ النَّسبِ اجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ، قُلِبَت الأولى فيها، واواً بعد قلبِها ألفاً – كما قال الصَّرفيونَ – لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها، فتصبح الكلمةُ منسوبةً : أُمَوِيّ ومثل ذلك : غَنِيّ وعَلِيّ : تحذفُ الياءُ الأولى، وتُقلبُ الكسرةُ فتحةً، ثم تُقلبُ الياءُ الثانيةُ ألفاً، ثم تُقلبُ الألفُ واواً، فيقالُ فيهما؛ غَنَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ ، وكذلك يُقالُ في قُصَيّ : قُصَوِيٌّ ))[٤٠]. وهذا غريب من د. عبد الصَّبور شاهين أن ينقلَ مثلَ هذا الرأي ، وهو في كتابِهِ صاحبُ رؤيةٍ جديدةٍ في الصَّرفِ العربيّ، فكيف يجوزُ قلبُ الياءِ وهي ( نصفُ مصوتٍ ) يقومُ مقامَ الصَّامتِ، فتحةً طويلةً، وهي ( الألف )، ثم تُقلبُ هذه الفتحة مرةً ثانيةً واواً ( نصفُ مصوّتٍ )[٤١].

وقال د. غالب المُطَّلبيّ في النَّسبِ إلى عَلِيّ : ((قالوا: عَلَوِيٌّ؛ لأنَّهُم كرهوا الجمعَ بين أربعِ ياءاتٍ، فحذفوا الياءَ الأولى، وقلبوا الثانيةَ واواً ))[٤٢]، وإلى مثل ذلك ذهب د. عبده الرَّاجحيّ ، قال : (( فإن كانت الياءُ المشدَّدة مسبوقةً بحرفينِ وجبَ حذفُ الياءِ الأولى ( أي الساكنة )، وقلبُ الياءِ الثانيةِ واواً مع فتحِ ما قبلها مثل: عَدِيّ = عَدَوِيّ . قُصَيّ = قُصَوِيّ ))[٤٣].

بَقِيَ عندي أن أقفَ على ما قالَهُ المتقدمونَ وبعضُ المحدثينَ في الصُّورةِ المقطعيَّةِ الآتيَّة : لكي يتبينَ حجمُ هذه الكراهة التي وردت في بنيةِ : ( غَنِيّيٍ ) : غ َ / ن ِ ي / ي ِ ي / ي ُ ن ، يتضحُ منَ الصُّورةِ المقطعيَّةِ أنَّ ثمَّةَ كراهات متتابعة في هذه البنية، تمثلت بالمزدوجِ الهابطِ ( ِ ي) في المقطعِ الثانيّ، والمثلث الحركيّ، ذي المكونات الثَّلاثة المتماثلة في المقطعِ الثالثِ (ي ِ ي)، والمزدوج الصاعد: (ي ُ ) في المقطعِ الرابعِ، لذلك فُسِّرَ إجراءُ المتكلمِ – على ما وُصِفَ – من أجلِ التَّخلصِ من هذه الكراهات ، بحذفِ الجزءِ الثانيّ منَ المزدوجِ الهابطِ ، وهو نصفُ المصوّت، وقلبِ جزئِهِ الأول فتحةً، فصار المقطعُ الثانيُّ : (ن َ ) ، ثم قلب نصف المصوّت الأول ( الياء) إلى واو؛ لغرضِ إحداثِ المغايرةِ والفرارِ من توالي الياءاتِ، فصار المقطعُ الثالث : (و ِ ي) ، وهنا نستذكر قولَ الرَّضِيّ : (( وتُقلب الباقية – يعني الياء الثانية – واواً لئلا يتوالى الأمثال، فإنَّ الواو وإن كانت أثقلَ من الياءِ لو انفردت، لكنَّهُم استراحوا إليها من ثقلِ تتالي الأمثال))[٤٤]. فصارت غَنَوِيٌّ : غ َ / ن َ / و ِ ي / ي ُ ن.

في الأصلِ : غَنِيّيٍ = غ َ / ن ِ ي× / ي ِ ي / ي ُ ن = غ َ / ن ِ / بحذف الياء الأولى = غ َ / ن َ / بقلب الكسرة فتحة

مزدوج مثلث مزدوج

هابط حركي صاعد

= غ َ / ن َ / و ِ ي / ي ُ ن.

المقطع الثالث : إحداث مغايرة + الفرار من توالي الياءات ، ولكن المقطع الثالث ما زال يمثل مثلثاً حركيّاً، ولكن المغايرة كانت عندهم أهم من الثقل

= غ َ / ن َ / و ِ ي / ي ُ ن

وثَمَّة توجيه آخر أراهُ هو أَنَّهُ بعد حذفِ الياءِ الأولى الزائدةِ ، ترجعُ الياءُ الثانيةُ إلى عهدِها السابق، وهو الواو ؛ لأنَّ أصلَ الكلمةِ قبلُ الإعلالِ، هو : ( غَنَيْو ) ، ثم قُلبت ياءً ، وأُدغمت فصارت : ( غَنَيّ ) ، فبعد الحذفِ تصبحُ : ( غَنَو ) ، ثم تُزاد عليها ياءَ النَّسبِ، أو الإضافةِ، وهي في الأصلِ ياءٌ مفردةٌ، فتصبح : (

غَنَوِي ) ، ثم تنبر هذه الياء عند إرادةِ النَّسبِ، فتصبح ياءٌ مشدَّدةٌ : ( عَلَوِيّ ) ، ومثل هذا يقال في : ( قُصَي ) بعد حذفِ الياءِ الأولى : ( قُصَوُ ) التي أصلُها : ( قُصَيْوُ ) ، ثم ( قُصَوِي ) ، ثم : ( قَصَوِيّ ). وأجد أنَّ هذا الرأي أقربُ إلى الواقعِ اللغويّ ، ويغنينا عن تلك الإجراءات الموطوَّلة التي ذكرت من قلبِ الياءِ ألفاً، وقلبِ الألفِ واواً، ثم قلبِ الكسرةِ فتحةً، وما يصاحبها من خروقٍ. والله دُر سيبويه الذي أشار إلى ذلك، لولا قوله بمقولةِ القلبِ، حين قال: (( كأنَّهُ أضافَ إلى فَعَلٍ،أو فُعَلٍ ))[٤٥]، فهذا ربَّما يُضْمِرُ شعوراً لديهِ بأنَّ الإضافةَ كانت على الأصلِ[٤٦].

وما ذُكر آنفاً يكونُ كالآتي :

غ َ / ن ِ ي/ ي ُن = ١- بعد حذفِ الياءِ من المقطعِ الثانيّ = غ َ / ن ِ / ي ُن

= ٢ - وإرجاع الياءِ في المقطعِ الثالثِ إلى أصلِها ( الواو ) = غ َ / ن ِ / وُ ن

= ٣ - يتم فتحُ الحرفِ الثانيّ للتخفيف = غ َ / ن َ / وُ ن

= ٤ - تُزاد عليها ياءُ النَّسبِ = غ َ / ن َ / و ِ ي / ي ُن .

**المسألة الرابعة : عدم جواز حذف الياء الساكنة في نحو : ( سَيِّد ).**

قال سيبويه : (( كذلك سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ونحوهما؛ لأنَّهُما ياءانِ مدغمة إحداهُما في الأخرى، يليها آخر الاسم. وهم ممَّا يحذفونَ هذه الياءات في غيرِ الإضافةِ. فإذا أضافوا فكثَرت الياءاتُ وعددُ الحروفِ ألزموا أنفسَهُم أنْ يحذفوا. فما جاءَ محذوفاً من نحو: سَيِّد ومَيَّت، هَيِّنٌ، ولَيِّنٌ وطَيِّبٌ وطَيِّءٌ، فإذا أضفت لم يكن إلاّ الحذف، إذ كنت تحذفُ هذه الياء في غيرِ الإضافةِ. تقول: سَيْدِيٌّ وطَيْبِيٌّ إذا أضفت إلى طَيِّبٍ.))[٤٧].

يكشفُ نصُّ سيبويه عن أشياءَ هي:

١ -إنَّ حذفَ الياءِ جاءَ لكثرةِ توالي الأمثالِ ( الياء ) وعدد حروف البنية.

٢ -إنَّ حذفَ الياءِ بابُهُ الوجوبِ.

٣ –حذفُ الياءِ في الإضافةِ حُمِلَ على حالةِ التخفيفِ في غيرِ الإضافةِ.

نصَّ المبردُ على أنَّ الياءَ المحذوفةَ هي الياءُ المتحركةُ دونَ الساكنةِ، قال : (( وَاعْلَم أَنَّهُ لابُدَّ من حذفِ إِحْدَى الياءينِ؛ لِاجْتِمَاع الياءاتِ والكسرةِ والتي تحذفُهَا المتحركةَ؛ لِأَنَّهَا لَو بقيت للزمِهَا الْقلبُ والتغييرُ فَأَمَّا الْقلبُ فلانفتاحِ مَا قبلهَا، وَأَمَّا التَّغْيِيرُ فلاجتماعِ الحركاتِ مَعَ الْحُرُوفِ المعتلةِ فَلَو شِئْتَ لأسكنتَ، وَذَلِكَ قَوْلك فى النّسَب إِلَى أُسَيِّد: أُسَيْدِيّ، وَإِلَى هَيِّن: هَيْنِيّ، وَإِلَى مَيِّت: مَيْتِيّ لَا يكون إِلَّا ذَلِك وَقد كَانَ يجوزُ التَّخْفِيفُ من قبلِ يَاء النّسَبِ استثقالاً للإدغامِ في حُرُوفِ اللينِ، فَلَمَّا توالت الياءاتُ والكسرةُ لم يكن إِلَّا التَّخْفِيفَ فَأَمَّا التَّخْفِيفُ الأول فَهُوَ قَوْلُكَ فِي مَيِّت وَكَذَلِكَ فِي سَيِّد سَيْد وَفِي هَيِّن هَيْن ولَيِّن لَيْن وَيلْزم التَّخْفِيف بَاب صيرورة ))[٤٨].

يظهرُ أنَّ بقاءَ الياءِ المتحركةِ يؤدي إلى أمرينِ، إمَّا القلبُ؛ لأنَّها متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها، وإمَّا التغييرُ لكراهةِ التتابعِ ( يِ ) الذي يجبُ التخلصُ منهُ. ولا يخرج الأمرُ عندَهُ من ثقلِ تتابعِ الياءاتِ مع الكسرةِ ( يْ يِ دِ يْ يَ ) ففي هذا التركيبُ تجتمعُ أربعُ ياءاتٍ مع كسرتينِ وهذا فيهِ ثقلٌ بيّن .

ذهبَ ابنُ يعيشَ إلى حملِ النَّسبِ على التصغيرِ في الإجراءِ ( الحذف ) وصرَّحَ بثقلِ الاسمِ باجتماعِ الياءاتِ مع كسرتينِ، قالَ الشارحُ : (( البابُ في كلِّ اسمٍ قبلَ آخِرِهِ ياءٌ مشدّدةٌ أن تفُكَّ الإدغامَ، وتحذفَ الياءَ المتحرّكةَ، فتقولُ في "أُسَيِّدَ"، و"حُمَيِّرٍ"، تصغيرِ "أَسْوَدَ"، و"حِمارٍ": "أُسَيْدِيٌّ"، و"حُمَيْرِيّ". ومثلِهِ في النَّسبِ إلى "سَيِّدٍ"، و"هَيِنٍ": "سَيْدِيٌّ"، و"هَيْنيّ". وإنّما حذفوا الياءَ؛ لثِقَلِ الاسمِ باجتماعِ ياءينِ وكسرتَيْنِ بعدَهُما ياءُ الإضافةِ، فَثَقُل عليهِم اجتماعُ هذه المتجانسات، فحذفوا الياءَ تخفيفًا، وخصّوا المتحرّكةَ بالحذفِ؛ لأنَّهُ أبلغُ في التّخفيف ))[٤٩].

ولله درُّه في قولِهِ : ( فَثَقُلَ عليهِم اجتماعُ هذه المتجانسات )؛ لأنَّ التماثلَ أثقلُ من التّنافرِ لما في التّنافرِ من تنوعٍ في موسيقى الصَّوامتِ والصَّوائت الناتجُ عن الاختلاف[٥٠].

شرعَ ابنُ الحاجبِ في بيانِ عِلَّةِ حذفِ الياءِ الثانيةِ ( المتحركة ) إذ ذكرَ أنَّ الياءَ المتحركةَ بالكسرةِ ( يِ ) تمثلُ ثقلاً فضلاً على أنَّها متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها كما لهذا من أثرٍ من تحولِهَا، قال : (( ( وَتُحْذَفُ اليَاءُ الثَّانِيَةُ مِنْ نَحْوِ : سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ) يعني : أَنَّهُ إذا جاءَ قبلُ الآخرِ ياءٌ مكسورةٌ مشدَّدةٌ، نحوُ: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ كرهوا أن يقولوا: سَيِّدِيٌّ ومَيِّتِيٌّ ومُهَيِّمِيٌّ، فيجمعوا بينَ كسرتينِ وأربعِ ياءاتٍ، فحذفوا الياءَ الثانيةَ، فصارَ سَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ ومُهَيْمِيٌّ ،

ولم يحذفوا الياءَ الأولى؛ لئلا يرجعُ إلى ما يستثقلونَهُ من تحركِ الياءِ وانفتاحِ ما قبلها، فمن ثَمَّ لم يقولوا: سَيِدِيٌّ ))[٥١].

إنَّ الناظرَ في بنيةِ ( سَيِدِيّ ) يجدُ أنَّ الثقلَ قد تخلَّقَ بالمزدوجِ الصاعدِ ( ي ـِ ) فضلاً عن توافرِ كسرتينِ مع ياءينِ في بنيةٍ واحدةٍ، فكان الإجراءُ بحذفِ هذا المزدوجُ وإبقاءُ الياءِ الساكنة.

ونُلفي الرَّضِيّ أكثرُ تفصيلاً بقولِهِ : (( لكراهتِهم في آخرِ الكلمةِ الذي اللائق بِهِ التَّخفيفُ اكتنافُ ياءينِ مشدَّدتينِ بحرفٍ واحدٍ مع كسرةِ الياءِ الأولى وكسرةِ الحرفِ الفاصل، وكان الحرفُ في الآخرِ أَولى، إلا أَنَّهُ لم يجز حذفُ إحدى ياءي النَّسبِ لكونِهما معاً علامة، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامِهِم كسره مُطَّرداً، ولا حذف الياءِ الساكنةِ لئلا يبقي ياءً مكسورةً بعدها ياءٍ مشدَّدةٍ، فإنَّ النطقَ بذلك أَصعبُ منَ النطقِ بالمشدَّدتينِ بكثير، وذلك ظاهرٌ في الحسّ، فلم يبقَ إلَّا حذفَ المكسورةِ ))[٥٢].

ونَودُّ أن نقفَ على هذا النَّصّ بنقاطٍ منها:

١ –قولُهُ : ( ... لئلا يبقي ياءً مكسورةً بعدَهَا ياءٍ مشدَّدةٍ، فإنَّ النطقَ بذلك أَصعبُ منَ النطقِ بالمشدَّدتينِ بكثير ... ) لا ريبَ أنَّ الرَّضِيَّ يرى أنَّ في المزدوجِ الصاعدِ ( ي ـِ ) فيهِ ثقلٌ أكثرُ منَ التخالفِ ( يَ – يُ )؛ لأنَّ التماثلَ بينَ نصفِ الحركةِ والحركةِ المجاورةِ تُعَدُّ أثقلَ من التباعدِ[٥٣].

٢ –إنَّ الرَّضِيَّ أحالَ على الحسّ بقولِهِ : ( ... وذلكَ ظاهرٌ في الحسّ ... )؛ لأنَّ النطقَ بالتتابعَ المتماثلِ ( يِ ) تكمنُ في التزامِ اللسانِ الموضع نفسه عند النطقِ بهذا التتابع وكأنَّ العمليةَ تقومُ بنطقِ حرفينِ من جنسٍ واحدٍ وهذا يتطلبُ اللسانُ يُعُودُ نفسَهُ بالنطقِ بالحرفِ نفسِهِ وهذا يشكلُ ثقلاً واضحاً.

٣ –ثَمَّةَ فرقٌ ذكرَهُ الرَّضِيُّ بموضعٍ آخرٍ بينَ التتابعينِ ( وُ ) ( يِ ) إذ عَدَّ التتابعَ ( وُ ) أثقلُ من ( يِ ) قالَ : (( ... نُور في جمعِ نَوَارٍ فإنَّ الإسكانَ فيهِ أكثرُ لكونِ الواوِ المضمومةِ أثقلَ منَ الياءِ المكسورةِ ... ))[٥٤]. وكانت مرجعيتُهُ في هذا أنَّهُم نظروا إلى التتابعِ ( وُ ) على أَنَّهُ اجتماعَ واوينِ، والعربيَّة تتخلصُ من هذا الاجتماعِ بقلبِ الثانيةِ ياءً ( قَوِوَ . قَوِيَ )، ونظروا إلى تتابعِ الياءِ المكسورةِ ( يِ ) على أَنَّهُ اجتماعُ ياءينِ أيضاً، ولكنَّهُ يمكنُ أنْ يردَ دونَ التخلصِ منهُ، نحو : ( حَيِيَ )[٥٥].

قال هنري فرش : (( ... أَمَّا في حالةِ الواوِ والضمةِ ( وُ ) أو الياءِ والكسرةِ ( يِ ) فلسنا ندري على الأقلِ بوساطةِ عاداتِنَا اللغويَّةِ نوعٌ منَ المشقَّةِ النطقيَّةِ التي يمكن أن تُنْجِمَ في نطقِهَا، وقد عَدَّ النحاةُ العربُ تتابعَ هذا النوعِ ثقيلاً ...))[٥٦].

لا ريبَ أنَّ نفيَهُ المشقَّة النطقية في التتابعينِ المتماثلينِ ( وُ ) ( يِ ) مخالفةٌ لما ذكرَهُ الأوائلُ من أنَّ هذينِ التتابعينِ يعدانِ ثقيلينِ، (( ... ومنَ العربِ مَنْ ينقل كسرةَ الياءِ في ( أَبْيِنَاء ) لا لمشابهةِ الفعلِ ... بل لكراهةِ الكسرةِ مع الياء ))[٥٧]. زيادةً على أَنَّ اللسانَ عند النطقِ بالتتابعِ ( يِ ) ترتفعُ مقدمتُهُ نحوَ الحنكِ بالنطقِ بالياءِ ثم ترتجعُ إلى الموضعِ نفسِهِ بالنطقِ بالكسرةِ وهذه العمليةُ تُعَدُّ ثقلاً.

واقتربَ الطيبُ البكُّوشُ منَ الصَّوابِ بقولِهِ : (( إنَّ التماثلَ بينَ نصفِ الحركةِ والحركةِ المجاورةِ أثقلُ إذا كانت الحركةُ موالية والتباعد أثقل إذا كانت الحركةُ سابقة ))[٥٨].

وألحقَ أَنَّ الكراهةَ والثقلَ يكمن بالمزدوجِ الصاعدِ القائمِ على النطقِ بصوتينِ متماثلينِ فكانَ الإجراءُ بحذفِ المزدوجِ بجزأيه هكذا :

الأصلُ : سَيِّدِيٌّ = س ـَ ي / ي× ـِ ×/ د ـِ ي / ي ـُ ن. ( بعد إسقاط المزدوج برمته ) يكون:

سَيْدِيٌّ = س ـَ ي / د ـِ ي / ي ـُ ن.

فقد واكب د. عبده الراجحيّ ما ذهب إليهِ المتقدمونَ أيضاً في النَّسبِ إلى ما كان آخرُ الاسمِ ياءً مشدَّدةً مكسورةً، إذ قال: (( إذ كان قبلُ آخرِ الاسمِ ياءً مشدَّدةً مكسورةً؛ أيّ أنَّها مكونةٌ من ياءينِ؛ الأولى ساكنة والثانية مكسورة ، فإنَّهُ يجبُ حذفُ الياءِ الثانيةِ المكسورةِ، والإبقاءُ على الياءِ الساكنةِ ، فتقولُ : سَيِّد = سَيْدِيّ. ))[٥٩].

**المسألة الخامسة : عدم جواز ( طائيّ ).**

يرى سيبويه خروجَ طائيٍّ من القاعدةِ التي تقولُ عند نسبِ الاسمِ المُشدَّد بياءٍ قبلَ الآخرِ تُحذفُ الياءُ المتحركةُ الثانيةُ ونضيفُ ياءَ النَّسبِ؛ فلا نقول في طيِّئٍ طَيِّئِيٌّ ، إنَّما طائيٌّ ؛ وذلك لحذفِ الياءِ الثانيةِ وقلبِ الياءِ الأولى ألفاً لتحركِ ما قبلها، قال سيبويه :

)) ولا أراهُم قالوا طائيٌّ إلَّا فراراً من طيئيٌّ وكان القياسُ طيئيّاً، وتقديرها طيئيٌّ ولكنَّهم جعلوا الألفَ مكانَ الياءِ، وبنوا الاسمَ على هذا كما قالوا في زبينة: زبانيٌّ ))[٦٠].

يكشفُ هذا النصُّ عن الوجهِ القياسيّ في نسبِ ( طيّء ) إلى ( طَيْئِيٍّ )، وثمَّةَ ما يُسوِّغ الفرار من صورةِ النَّسبِ القياسيّ، وهو اجتماعُ الياءِ والكسرةِ وياءي النَّسبِ = ( يْ / ء ـِ يْ / ي ـُ ن )، وكأنَّ الصامتَ الصحيحَ ( الهمزة ) لم يُعتد بِهِ كفاصلٍ بين توالي الأمثال.

أَمَّا النَّسبُ غيرُ القياسيّ ( طائيٌّ ) سُوِّغَ له على طلبِ الخِفَّةِ؛ وذلك بقلبِ الياءِ الساكنةِ ألفاً، اكتفاءً بجزءِ العلةِ لا كلّها = (( تحركُ الياءِ وفتحُ ما قبلها ))[٦١].

يرى ابنُ جنيّ أَنَّ قلبَ الياءِ ألفاً من بابِ الاستحسانِ لا الوجوب، إذ قال : (( ألا ترى إلى كثرةِ قلبِ الياءِ ألفًا استحسانًا لا وجوبًا, نحو قولِهِم في طيئٍ : طائيٌّ ))[٦٢].

ويبدو أنَّ الذي دفعَ ابنُ جنيّ إلى القولِ بالاستحسانِ دونَ الوجوبِ هو عدم اكتمالِ العلةِ بشرطيها.

واتكأ الزمخشريُّ على قولِ سيبويه قال في بابِ النِّسبةِ إلى الاسمِ الذي قبل آخرِهِ ياءٌ مُشدَّدةٌ قال سيبويه : ((ولا أراهم قالوا طائيٌّ إلَّا فراراً من طَيْئِيٍّ وكان القياسُ طيئيّاً وتقديرُها طَيْئِيٌّ ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء ))[٦٣].

ويظهرُ أنَّ وجهَ الشُّذوذِ يرجعُ إلى عِلَّةِ التَّحولِ نفسِها؛ لأنَّ الياءَ ساكنةٌ غيرُ متحركةٌ : (( ... وهذا الإبدالُ شاذٌّ؛ لأنَّ من شرطِهِ أن يكونَ المعتلُ متحركاً مفتوحاً ما قبلِهِ كدارٍ في ( دورٍ ) وهذه الياء ساكنةٌ ))[٦٤].

أمّا شُراح الشَّافيَّةِ فلم يتوسعوا في شرحِ الشَّافيَّةِ، فنجدُ ابنَ الحاجب يوجزُ القولَ بهذه المسألة بسطرينِ لا أكثر وفيهِ توضيحٌ قليلٌ، إذ قال : (( وقولُهُ : وَطَائِيٌّ شَاذٌّ[٦٥]. وهو منسوبٌ إلى طَيِّئٍ ، [ وكان القياسُ : طَيْئِيٌّ ] بحذفِ الياء الثانية، كسَيْدِيٍّ ، فقلبوا الياءَ الأولى بعد حذفِ الياءِ الثانيةِ ألفاً، فهذا بيانُ شذوذِهِ[٦٦] ))[٦٧].

إنَّ المقاربةَ في الحذفِ بين ( سَيِّد ) و ( طَيِّء ) فيهِ نظر؛ لأنَّ إنْ صحَّ حذفُ الياءِ الثانيةِ المتحركةِ في ( سَيِّد )؛ لأنَّهُ لم يترتب عليهِ أيّ تغييرٍ في حين لو أمكننا القولَ أنَّ الياءَ الأولى من ( طَيِّء ) = ( الياء الأولى الساكنة ) لتوافرت العِلَّة بمصداقيها : تحركُ الياءِ و فتحُ ما قبلها ، ومن ثم لا شذوذ فيها.

وهذا يعني في التوصيفِ المقطعيّ أنَّ في ( سَيِّدِيّ ) سقوطاً لمقطع كامل = س ـَ ي / ي× ـِ× / د ـِ ي / ي ـُ ن. في حين لو كان الحذفُ على الياءِ الساكنةِ لسقطت قاعدة من المقطعِ الأولِ فقط مع توافرِ عِلَّةِ التَّحولِ : ط ـَ ي× / ي ـِ / ء ـِ ي / ي ـُ ن. و ما هذا الحمل بينهما في الإجراءِ إلَّا لتوافرِ الياءِ المُشدَّدة قبل الحرفِ الأخير .

ولله دُر الرَّضِيّ في توجيهِهِ للشُّذوذِ في ( طائيّ )، إذ قال : (( قولُهُ « وطَائِيٌّ شاذٌّ » أصلُهُ طَيِّئِيٌّ كَمَيِّتِيٍّ فحذفُ الياءِ المكسورةِ كما هو القياس ، فصار طَيْئِيٌّ بياءٍ ساكنةٍ، ثم قلبوا الياءَ الساكنةَ ألفاً على غيرِ القياسِ قصداً للتخفيفِ لكثرةِ استعمالِهِم إياه، والقياسُ قلبُها ألفاً إذا كانت عيناً أو طرفاً وتحركت وانفتح ما قبلها كما يجيءُ ، ويجوز أن يكونَ الشُّذوذُ فيهِ من جهةِ حذفِ الياءِ الساكنةِ فتنقلبُ الياءُ التي هي عينٌ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس ))[٦٨].

والناظرُ في هذا النصّ يلحظُ أنَّ حذفَ الياءِ المكسورةِ هو القياس فيتبقى تحولها إلى الألف بجزءٍ منَ العِلَّةِ هو الوجهُ في هذا الشُّذوذ، أَمَّا حذفُ الياءِ الساكنةِ وبقاءُ المتحركةِ فوجه الشُّذوذِ فيهِ هو حذفُ الياءِ الساكنةِ مع تمام عِلَّةِ التَّحول .

على حين عبَّرَ المحدثون عن هذا الأمر إذ ذهب د.غالب المطلبيّ إلى أنَّ لهجةَ ( طي ) في قلبِ الياءِ ألفاً اتلأبت فيها في حقبةٍ متأخرةٍ، وقال : (( ويبدو أنَّ ظاهرةَ قلبُ الياءِ ألفاً في لهجةِ طي اطَّردت في الأسماءِ أيضاً إذ أنَّهم قالوا: طَائِيٌّ ، والأصلُ طَيْئِيٌّ ... ))[٦٩]. وذهب الدكتور رمضان عبد التَّواب إلى أنَّها محمولةٌ على أصلِ المعنى قال : ( ويبدو أنَّهم حملوها على أصلِ المعنى، وهو الطاءةُ ، قال ابن خالويه : سُئِل ثعلبٌ عن طَيّء مِمَ أُخِذَ ؟ فقالَ : من طاءةِ الفرسِ وهو أعلاه فكانَ ثعلبٌ يرى في طيّءٍ عُلوّاً في النَّسبِ ))[٧٠].

وذهب حسين عباس الرفايعة إلى أنَّ النَّسبَ في هذا الحرفِ جاءَ من قبيلِ التخفيف إذ قال: (( ويظهرُ لي أنَّ النَّسبَ في هذا الحرف جاءَ من قبيلِ التخفيفِ في قولِهِم ( طَائِيّ ) فراراً من توالي الأمثال في الياءاتِ، فطيء في الأصلِ مشتملة على ياءين تُحذف إحداهما عند النَّسبِ، وتُجلبُ ياءُ النَّسبِ مشدَّدةٌ، فتلتقي في الكلمةِ ثلاثُ ياءاتٍ لا يفصل بينها سوى الهمزة، فكأنَّهم لجأوا إلى حركةٍ خفيفةٍ، فقلبوا الياءَ ألفاً، ولا يُخفى على ابنِ اللغةِ ما في طَائِيّ من خِفَّةٍ دون طيئيّ.))[٧١].

لا جَرَمَ أنَّ التوجيهَ القائمَ على حذفِ الياءِ الساكنةِ أيسرُ توجيهٍ من قلبِ الياءِ المتحركةِ ألفاً، ومما يُزاد على الأخذِ بهذا أنَّ الياءَ تحصَّنت بالحركةِ : (( ... فلو رُمْتَ قلبَ الواو والياءِ في ( قَوَمَ و بَيَعَ ) وهما متحركان لاحتمتا بالحركة ... ))[٧٢]. وقد عُبِّرَ عن هذه القوة : (( ويجب سلامتها من الإبدالِ ، ( إن تحركت ) لأنها تعاصت بالحركةِ عن الإبدالِ نحو: هُيام ))[٧٣]، ولربَّما وُصِفَ الحرفُ المتحركُ بأنَّهُ حيٌّ ويضادهُ الحرفُ الساكنُ بوصفِهِ ميتاً : ((قوِّيَت بالحركة فلما قوِّيَت لم تكن كالميتةِ الساكنةِ ))[٧٤]. وما نُسِبَ من هذه التوصيفات إلى الحرفِ لا يرجع إلى الحرفِ الصَّامت نفسِهِ بل تشكلَ بِهِ من حركةٍ أو سكون . ولربَّما أُخِذَ هذا من أنَّ السكونَ ( عدم حركة )، قال د. كمال بشر: (( ... ليس صوتاً ولا حركةً، إذ أخذناه من زاويةِ النطقِ والتأثيرِ السَّمعيّ لخلوِهِ من صفاتِ الأصواتِ والحركاتِ على هذا المستوى ، أَنَّهُ من هذه الناحية ( لا شيء ) أو هو ( عدم الحركة )...))[٧٥].

وهذا يرجحُ حذفُ الياءِ الساكنةِ دون غيرِها . إنَّ التوجيهَ المقطعيَّ لا يؤيد قلبَ الياءِ الساكنةِ ألفاً و يذهبُ إلى :

الأصلُ : طَيْيِئِيّ = ط َ ي / ي ِ / ء ِ ي / ي ُ ن.

. حُذِفَ المقطع المزدوج الصاعد برمتهِ ( ي ِ )، فأصبحت البنية : ط َ ي / ء ِ ي / ي ُ ن .

- توافر المزدوج الهابط في المقطع الأول ( َ ي)، كان التخلصُ منهُ بحذفِ الجزءِ الثانيّ منه ( ي )، فصارت البنيةُ :

- ط َ / ء ِ ي / ي ُ ن .

- –مُدَّ الصوتُ بالصائتِ القصيرِ ( الفتحة ) لخفتِهِ فصارت البنيةُ : ط ً / ء ِ ي / ي ُ ن. ويظهرُ أنَّ التخفيفَ تخلَّقَ بالحذفِ لا بالقلب .

**الفصل الأول**

**المبحث الثاني**

**المسألة الأولى : عدم جواز كسر الحرف بعد ياء التصغير إذا كان الحرف الرابع للتأنيث**

حمل سيبويه ألف التأنيث المقصورة الرابعة على تاء التأنيث والجامع لهذا الحمل هو التأنيث، إذ يرى أَنَّ عدم كسر الحرف الذي قبلها كان للحفاظ عليها ( الألف )، قال : (( باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث صارت عدَّته مع الزيادة أربعة أحرف نحو: حُبْلَى، وبُشْرَى، وأُخْرَى. تقول: حُبَيْلَى، وبُشَيْرَى، وأُخَيْرَى. وذلك أنَّ هذه الألف لمَّا كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث ))[٧٦].

وصرَّح المبرد بمراعاة غرض التأنيث هو الذي أوجب عدم كسر ما بعد ياء التصغير في نحو ( حُبْلَى )، ونظائرها، قال : (( اعْلَم أَنه مَا كَانَ من ذَلِك فَإِن ثالثه يتْرك مَفْتُوحًا لِئَلَّا تنْقَلب ألف التَّأْنِيث وَذَلِكَ قَوْلك فِي حُبْلَى حُبَيْلَى؛ لِأَنَّهُ لَو قيل فِيهَا كَمَا قيل فِي جَعْفَر جُعَيْفِر لَصَارَتْ الْألف يَاءً فَذَهَبت عَلامَة التَّأْنِيث ))[٧٧]

وفرق ابن السَّرَّاج بين ألف التأنيث، والألف التي للإلحاق، إذ يرى أَنَّ ما كانت رابعة وهي للتأنيث يُفتح ما قبلها كما فُتح ما قبل هاء التأنيث، إن كانت للإلحاق فأنَّها يُكسر ما قبلها وتُقلب ياءً قال : (( تصغيرُ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ولحقْتهُ الزيادةُ للتأنيثِ فصارَ بالزيادةِ أربعةَ أحرفٍ تقولُ في حُبْلَى: حُبَيْلَى وفي بُشْرَى: بُشَيْرَى وفي أُخْرَى: أُخَيرَى فلا تكسرُ ما قبلَ الألفِ كما لا تكسرُ ما قبلَ الهاءِ في طُلَيحةٍ وسُلَيمةٍ فإن جاءتِ الألفُ للإلحاقِ قلبتْ ياءً تقولُ في مِعْزَى: مُعَيزٌ وفي أَرْطَى: أُرَيطٌ وفيمن قالَ: عَلْقَى فَنونَ عُلَيقٌ وإذا كانتِ الألفُ خامسةٌ للتأنيثِ أو لغيرِهِ حذفتْ تقولُ في: قَرْقَرى: قُرَيْقِرٌ وفي حَبَركيٍ: حُبَيرَكٌ.))[٧٨].

وكان حملُ ألف التأنيث على تاء التأنيث في فتح ما قبله في التصغير تكأةً للسيرافيّ، قال : (( ... ولحقته الزيادة للتأنيث صارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف قال سيبويه : وذلك نحو " حُبْلَى " و " بُشْرَى " و " أُخْرَى " فتقول: ( حُبَيْلَى ) و ( بُشَيْرَى ) و ( أُخَيْرَى )، وإنَّما تثبت ألف التأنيث؛ لأنَّ الكلمةَ مع الألفِ أربعة أحرف، ولا يحذف في التصغير من الأربعة شيء، وفتحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ يُفتح

ما قبلها فصارت: ( حُبَيْلَى ) بمنزلة ( حُبَيْلَة )، ولو كانت الألف لغير التأنيث انقلبت ياء؛ لأنَّكَ تكسر ما بعد ياء التصغير، كما تكسره في الرباعيّ من الأسماء، كقولك: ( جُعَيْفِر ) و ( عَقَيْرِب )، فتنقلب الألفُ ياءً كقولك في مَرْمَى: ( مُرَيْم ) وفي أَرْطَى: ( أُرَيْط ) وفي مَعْزَى: ( مَعَيْز )، ولم يقلبوا في ( حُبَيْلَى ) و ( بُشَيْرَى )؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ كهاءِ التأنيثِ بفتحِ ما قبلها ))[٧٩].

وكانت مراعاة الغرض ( دلالتها على التأنيث ) حاضرةً عند ابن يعيش، قال : (( إنّما تثبت ألف التأنيث في "حُبَيْلَى"، و"بُشَيْرَى"؛ لأنّ الكلمة بها على أربعة أحرف، وأنت لا تحذف في التصغير من الأربعة شيئًا؛ لأنّه لم تخرج بها عن بناء التصغير، وهو "فُعَيعِلٌ"، وصار كـ"جُخدَب"، و"جُخَيدِب"، إلَّا أنّهم فتحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير، وكان القياسُ كسرَه على حد انكساره في "جُعَيفِرٍ"؛ لأنّ ألفَ التأنيثِ تَفتح ما قبلها، كما أنّ التاءَ كذلك، فـ"حُبَيْلَى" بمنزلة "حُبَيْلَةٍ"، فلو كسروا ما قبل الألف، انقلبت ياءً. وألفُ التأنيث لا تكون منقلبةٌ؛ لأنَّ انقلابَها يُذهِب دلالتَها على التأنيث، إذ التأنيث مستفادٌ من لفظ الألف. فإن كانت الألف لغير التأنيث، انقلبت ياءً؛ لأنّك تكسر ))[٨٠].

وقال ابن الحاجب: (( ... ولا تحذفُ الرابعةُ؛ لأنَّهُم استثقلوها خامسةً فصاعداً، ولم يستثقلوها رابعةً؛ لِخِفَّةِ الثلاثةِ، فلذلك قالوا : حُبَيْلَى ))[٨١]. نقف قليلاً عند هذا النص بنقطتين الأولى : في قوله ( و لا تحذف رابعة ) فيه نظر من أَنَّ الحذفَ غيرُ متحققٍ في الألف الرابعة سواء أكانت للتأنيث نحو ( حُبَيْلَى )، أم للإلحاق من نحو ( أُرَيْطِي )، أمَّا الأخرى في قوله ( لخفة الثلاثة ) أراد أَنَّ بناءَ الثلاثيّ مبني على الخِفَّة ولا يحتمل أدنى ثقل، وبهذا حافظوا على الفتح كراهية الانتقال إلى الكسر: (( وإنَّما سكَّنوا العين كراهية الانتقال من الأخف ( الفتح ) إلى الأثقل منه ( الكسر ) في البناء على الخفة؛ أي بناء الثلاثيّ المجرد، فسكَّنوه؛ لأَنَّ السكونَ أخفُّ من الفتح فيكون الانتقالُ من الفتحِ إلى الأخفِّ منه ))[٨٢]. وهذا يكشف أَنَّ بناء الثلاثيّ يكون عرضةً للتأثير بأدنى ثقل[٨٣].

قال الرضيُّ : (( وإن كان بدلاً من حرفٍ لا يكون ما قبلها في التصغير إلَّا مفتوحاً – أعني ألف التأنيث – نحو حُبَيْلَى، لتغير صورة الألف، فلم يبقَ لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ))[٨٤]. تمثل كلمة ( إن كان بدلاً من حرف ) عند الباحث افتزازاً علمياً، فإنَّ ألف التأنيث المقصورة جيء بها لغرض التأنيث، ولم تكن بدلاً

من حرف آخر، فكانت المحافظة على هذا الغرض بأن يُفتح ما قبل الألف حفاظاً عليها ويمكن فهم مرجعيته من هذا التصور من عدة نقاط :

١ –إِنَّهُ نظر إلى الألف المقصورة على أَنَّها ليست كلمة مستقلة، بل هي جزء من بنية الكلمة لا تخرج عن كونها حرف مدٍّ، قال: (( بخلاف الألف المقصورة، فإِنَّها حرفٌ واحدٌ ساكنةٌ خفيةٌ ميّتة، لا يصحُّ أن تقدرَ ككلمةٍ مستقلةٍ، بل هي كبعضِ الحروفِ المزيدةِ في البنيةِ نحو مدَّات عِمَاد وسَعِيد وعَجُوز ... ))[٨٥]. وهذا يكشف على أَنَّها حرفُ مدٍّ، حركة ما قبله من جنسه.

٢ –إِنَّ بنيةَ التصغيرِ لم تتم قبل الألف في تصغير( حُبَيْلَى ) قال: (( فلا تقول: إِنَّ بنية التصغير تمت قبل الألف في حُبَيْلَى وإِنَّهُ كطُلَيْحَة، كما لا تقول: إِنَّ بنية الجمع تمت قبلها في حُبَالى ))[٨٦]. أراد أَنَّ بنية التصغير لا تنتهي فيما بعد ياء التصغير و للحفاظ على هذه الألف تم التحول من الكسر إلى الفتح، وهذا يعني أَنَّ ( حُبَيْلَى ) صُغِّرَت على ( فُعَيْعِل ) وليس على ( فُعَيْل ) أي أَنَّها عوملت معاملة الرباعي، وإِنَّ ألف التأنيث هي جزء من بنية الكلمة.

٣ –مراعاة غرض التأنيث، قال : (( لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لَكُسِرَ ما قبلها ... ))[٨٧].

لم تكن نظرةُ المحدثينَ واحدةً في إلى ألف التأنيث المقصورة، إذ نظر إليها الدكتور عبد الصبور شاهين على أَنَّها زائدةٌ ورابعةٌ، قال : (( ويبقى من الزوائد : ألف التأنيث المقصورة ، وهذه إن كانت رابعةً فقد سبق أَنَّها تبقى ، ولا يُكسر ما بعد ياءِ التصغيرِ فيها ، ولكنَّها إن كانت سادسةً تُحذف ... ))[٨٨].

في حين عامل الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجنيّ ( حُبْلَى ) معاملة الثلاثيّ، إذ قال : (( يُصَغَّر على فَعِيْل ما كان على ثلاثةِ أحرفٍ، ولحقتهُ الألف المقصورة رابعة للتأنيث فَيُفْتَحُ منه الحرف الذي قبل الألف نحو : حُبْلَى : حُبَيْلَى، وبُشْرَى : بُشَيْرَى، وأُخْرَى : أُخَيْرَى، وسَلْمَى :سُلَيْمَى، و نِعْمَى : نُعَيْمَى ))[٨٩].

وقال الدكتور فخر الدين قباوة : (( ويشترط في ألف التأنيث المقصورة أن تكونَ رابعةً ، لتثبت في التصغير. أمَّا إذا كانت خامسةً وقبلها حرف مدٍّ فإنَّهُ يجوز حذفُها أو حذفُهُ . نحو : حُبَارَى : حُبَيِّر وحُبَيْرَى ... فإن لم يكن قبلها حرف مدٍّ، أو كانت فوقَ الخامسةِ وجب حذفها ))[٩٠].

ويمكن أن نجترحَ التوصيفَ المقطعيَّ الآتي :

الأصلُ : ح ُ / ب َ ي / ل ِ ً .

وهنا وجود قمتين في طرف الكلمة وهذا مما لا يجوز في المقطع العربي، إذ لا توجد في مقطع واحد قمتين، حُذفت الكسرة لسببين الأول : لأنَّها الحركةُ الأثقل، والآخر أَنَّ الحركةَ الطويلةَ فيها دلالة على التأنيث: ح ُ / ب َ ي / ل ً. على وزن فُعَيْلَى

وهذا يكشف في التصغير أَنَّها عوملت معاملة الثلاثيّ.

**المسألة الثانية : عدم جواز مجيء ثلاث ياءات في تصغير ما كان على وزن ( فَعَال ).**

قالَ سيبويه : (( واعلم أنَّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حُذِفَت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرفُ على مثال فُعَيْلٍ، ويجري على وجوهِ العربيَّة. وذلك قولك في عَطَاءٍ: عُطَيٌّ ... ))[٩١].

يكشفُ هذا النصّ على أنَّ الأصلَ في تصغيرِ ( عَطَاء ) يكون ( عُطَيْيِي ) بثلاث ياءات الأولى للتصغير، والثانية بدل من الألف، والثالثة لام الكلمة التي هي أصلها واو . وتم التخلص من هذه الكراهة ( توالي ثلاث ياءات ) بحذف الياء الثالثة ليكون البناء على وزن ( فُعَيْل ).

لم يحدد المبرد أيّ من الياءات التي حُذِفَت بل جاء كلامه على الإطلاق، قال : (( فقولك فِي تصغير عَطَاءٍ عُطَيّ، فَاعْلَم لِأَنَّك حذفت يَاءً وَالْأَصْل عُطَيْيّ فَصَارَ تصغيره كتصغير مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف ))[٩٢].

وقال ابن السراج : ((... ولا تكونُ هذِه الياءاتُ الثلاثُ إلا في اسمٍ مبنيٍّ علَى "فِعْلٍ" فإنْ جَاءَ في غيرِ ذلكَ حذفتِ الآخرةُ وذلكَ قولُهم في تصغيرِ عَطَاءٍ: عَطَيٌّ وتصغير أَحْوَى: أُحَيٌّ وكان الأصلُ: أَحَيْيِيٌ عُطَيْيٌّ ...))[٩٣].

قال أبو علي الفارسيّ : ((قال أبو علي : لاماتُ عَطَاءٍ وقَضَاءٍ ورَشَاءٍ ونحوهنّ ينقلبن همزاتٍ إذ وقَعْنَ أطرافًا بعد ألفٍ زائدةٍ، فإذا صُغِّرَت، فالقياسُ أن يُقالَ فيه : عُطَيْيٌّ مثل (جُمَيِّل)، فتجتمع ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية: المبدلة من ألف (فَعال)، والثالثة: لام الفعل، فتحذف الثانية حذفًا، فيصير على مثال (فُعَيْل)، ولا تثبت في التصغير الهمزة التي كانت في واحدة، لأن إبدال هذه اللامات همزة ليست بلازم، إنما تبدل لما تقدم، فإذا زالت تلك العلة لم تبدل، فلهذا لم يقل: عُطِيئِيٌّ كما قلت في تكسيره عَطاء ))[٩٤]. أرادَ بقوله : ( فتحذف الثانية حذفاً )، أراد الياء الثانية التي هي لام الكلمة؛ لأَنَّ الطرف أولى بالتغيير. (( اعلم أنهن لاماتٍ أشد اعتلالاً وأضعف، لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة، نحو هنيٍ، فإنما ضعفت لأنها اعتمد عليها بهذه الأشياء. وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما ))[٩٥].

عبَّرَ ابن الحاجب عن حذف الياء الثالثة عند التصغير ( نَسْياً )، وقصد بها بها كأنَّها لم تكن، أو أنَّها غير منويَّة[٩٦]. إذ قال : (( وأصلُ عَطَاءٍ في التصغيرِ عُطَيّوٌ، قُلِبَت الأخيرةُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها ، فالأولى ياءُ التصغيرِ، والثانية ألفُ عَطاءٍ؛ لأنَّها كألفِ كتابٍ – كما تقدَّم – والثالثةُ هي اللامُ، فاجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ، فَحُذِفَت الأخيرةُ استثقالاً لاجتماعِ الياءاتِ نَسْياً، وجُعِلَ الإعرابُ على ما قبلها، فقيلَ: عُطَيٌّ، ورأيتُ عُطَيّاً، ومررتُ بِعُطَيٍّ، ولو اعْتُدَّ بها لقيلَ :عُطَيٍّ في الرفعِ والجرِّ، ورأيتُ عُطَيِّياً في النصبِ ))[٩٧].

ودفع ابن الناظم وهماً مفاده أَنَّهُ يجوز فيه تصغير ( عَطَاء ) أن يكونَ على ( عُطَيٌّ )، ( عُطَيٍّ ) بإدغام ياء التصغير بمثلها، والصواب عندهُ حذف الأخيرة نَسْياً بإجماع : (( فإن اتفق اجتماعُ ثلاثُ ياءاتٍ حُذِفَت الأخيرةُ نِسْيَاً على الأفصحِ. هذا يوهم أنَّ نَحوَ عَطَاءٍ يجوزُ أن يقالَ في تصغيرِهِ : ( عُطَيٌّ ، وعُطَيٍّ )، وهذا لا يجوز، ولا يقوله أحد .والصواب أن يقال : فإن اجتمعَ في الطرفِ ثلاثُ ياءاتٍ حُذِفَت الأخيرةُ من غيرِ بابِ ( أحوى ) نِسْيَاً بإجماعٍ ، فيقال في ( عَطَاءٍ ، وإِدَاوةٍ ) : ( عُطَيٌّ ، وأُدَيَّةٌ ) ، وقياس ( أحوى ) : ( أُحَيٌّ ) غيرُ مصروفٍ، ثم يحكي ما فيه من الخلاف ))[٩٨].

وقال الرضي في تصغير ما آخره همزة بعد ألف زائدة : (( فإذا حُقِّرَ نحو عَطَاء قُلِبَ ألفُهُ ياءً كما في حِمَارٍ، فَيُرَجَّعُ لامَ الكلمةِ إلى أصلِهَا من الواوِ لزوالِ الألفِ قبلها، ثم تنقلبُ ياء لتطرفِها مكسوراً ما قبلها؛ فتجتمعُ

ثلاثُ ياءاتٍ : الأولى للتصغيرِ، والثانية عوضٌ من الألفِ الزائدةِ ، والثالثةُ عوضٌ عن لامِ الكلمةِ، فَتُحذَفُ الثالثةُ نَسْياً، فيبقى عُطَيّ، ويدور الإعراب على الثانيةِ ))[٩٩].

ثمة مُشكل فيما مرَّ في نصِّ الرضيّ يتمثل بنقطتين، الأولى : هي تصغير( عَطَاء ) على وزن ( فُعَيْعِل ) : (( فَأَما مَا ذكرت لَك مِمَّا يحذف لِاجْتِمَاع الياءات فقولك فِي تصغير عَطاء عُطَي فَاعْلَم لِأَنَّك حذفت يَاء وَالْأَصْل عُطَيْي فَصَارَ تصغيره كتصغير مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف ))[١٠٠]. وهذا يعني أَنَّها تُصغر مرة على أَنَّها رباعيَّة، وأُخرى على أَنَّها ثلاثيَّة.

أَمَّا الثانية : إِنَّ حذفَ لامِ الكلمةِ يفرضُ أن يكونَ وزنُها ( فُعَيّ ) بعد إدغامِ ياءِ التصغيرِ مع الياءِ الثانيةِ، وهذا الوزنُ لا يمكن تصوره في أوزانِ التصغير[١٠١].

واعترض الدكتور عبد الصبور شاهين على ما قالَهُ المتقدمون من قَلْبِهِم صوت اللين إذا كان ثالثاً، ياءً، عند التصغير، فقال في تصغير كلمة ( غَزَال ) – على مثال ( حِمَار ) – : (( ونحن نرى أَنَّ الأمرَ أدقُّ مما قالوا؛ ذلك أَنَّ صوتَ اللينِ ( الألف، والواو ، والياء ) في هذه الكلمات، ليس سوى حركةٍ طويلةٍ وقعت بعد عينِ الكلمةِ، ولما كان التصغيرُ يجلبُ إلى فاءِ الكلمةِ حركةَ الضمةِ، وإلى عينها حركةَ الفتحةِ، فإنَّ هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياءِ التصغيرِ التي تزاد ثالثة. فإذا نظرنا إلى صيغة التصغير ( فُعَيْعِل ) وجدناها تنقسم إلى مقاطع ثلاثةFu/ay/il : ، ونحن ملزمون أن نجعلَ الكلمةَ على مثال هذا الوزن الايقاعيّ، فكلمة مثل : غَزَال تُصَغَّر هكذا ... gu/zay/aal : ومن ذلك نرى أَنَّ المقطعَ الأخيرَ، لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في فُعَيْعِل: ( ص ح ص )، فكان أن أُسقِطَت الحركة الطويلة، وعُوِّض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها، كما هو حكم الصيغة: غُزَيِّل))[١٠٢].

وهذا التوجيه فيه ملاحظ منها : إن الدكتور عبد الصبور شاهين عدَّ الألفَ حركةً طويلةً في ( غَزَال ) ثم تعامل معها على أَنَّها كلمة رباعيَّة وتُصَغَّر كما يُصَغَّر( جَعْفَر ) على ( جُعَيْفِر ) والناظر إلى بنية الكلمة يجد أَنَّها ضمَّت ثلاثةَ أصولٍ هي : ( غ ز ل ) من ( غَزَال )، أمَّا الحركة الطويلة فهي حركة الزاي وهي ليست من الصوامت[١٠٣].

فضلاً عن أنَّ الفتحة الطويلة تكون بعد الياء وعلى هذا التصور يكون شكل البنية هكذا : ( غ ُ / ز َ ي / ً )، وهذا ما لا يمكن قبوله مقطعيّاً؛ لأنَّ التصغيرَ يجرد الكلمة من الزوائد[١٠٤].

وذهب دكتور حيدر نجم زيارة إلى أَنَّ تصغير ما كان صوت المدِّ فيه ثالثاً يكون على وزن ( فُعَيْل ) لا ( فُعَيْعِل )؛ لأن بنية الكلمة ثلاثيَّة، قال : (( والذي أراه أن تصغير هذه الكلمات مما كان صوتُ المدِّ فيهِ، ثالثاً، نحو: غَزَال، حِمَار، سَمَاء، عَطَاء، يكون على وزنِ (فُعَيْل)، لا ( فُعَيْعِل )؛ لأنَّها ثلاثيَّة الأصل، والألف الذي بعد العين، حركتها. إذ تُجَرَّدُ هذه الكلمات من الزوائد، وترجع الحروف المنقلبة إلى أصولها عند التصغير، وتطبق عليها إجراءات التصغير : من ضم الفاء، وفتح العين، وزيادة الياء ثالثاً، فيقال في تصغير غَزَال بعد إرجاعها إلى أصلها الثلاثيّ وحذف الألف، (غَزْل) ( غُزَيْل )، ثم تنبر ياء التصغير، بما يعرف بـ (نبر التضعيف)؛ لغرض الحفاظ على إيقاع بنية الأصل – أعني غَزَال – وللتفريق بينها وبين تصغير (غَزَل)، فتكون الكلمة: غُزَيِّل. أمَّا سَمَاء، فالأصل فيها سَمَاو، تحذف الألف، وتطبق عليها إجراءات التصغير فتصبح: سُمَيْو، ثم تُقلب الواو المتطرفة ياءً، وتُدغم في ياء التصغير، ثم تُلحق بها التاء، لأَنَّهُ اسم مؤنث فتكون سُمَيَّة. ومثل هذا يُقال في تصغير عَطَاء على عُطَي. ومن هنا نستنتج أَنَّهُ لا وجود لكراهة توالي ثلاث ياءات في هذه الكلمات، ولا حذف لياء فيها؛ لهذه الكراهة على ما تصوره القدماء، ووافقهم فيه د. شاهين؛ لأنَّها ثلاثيَّة؛ ومما يدلُّ على ثلاثيتها، إلحاقهم التاء في المؤنث منها؛ لأنَّهم لا يلحقونها في الرباعيّ ))[١٠٥].

ومما يمكن أن يسجل عليه في هذا التوجيه على لطافته ودقته أَنَّهُ في ( غُزَيْل )، تم نبر ياء التصغير نبراً تضعيفيّاً لتكون ( غُزَيِّل )، أمَّا في تصغير سماء، فلا نجد لهذا النبر موضعاً، بل أُدغِمَت ياء التصغير في الواو بعد قلب الواو ياءً، فغاب التوجيه الواحد في البنيتين .

**هوامش البحث**

١. كتاب سيبويه : ٣٥٤/٣ ، وينظر : المقتضب : ١٤٨/٣ ،والأصول في النحو : ٧٥/٣ ، وشرح كتاب سيبويه ( السيرافي ) : ١٠٩/٤ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١٧٨/٣ ، و علل النحو ، ابن الوراق : ٥٣٨.
٢. شرح الشافية ( الرضي ) : ١٨/٢ .
٣. جَمَزَى : من الجَمْزِ ، وهو السير السريع ، ينظر : الصحاح : ٨٦٩/٣ (جمز) ، واللسان : ٣٢٣/٥ (جمز).
٤. كتاب سيبويه : ٢٠٢/٤.

٥. المصدر نفسه : ١٩٢/٤.
٦. الخصائص : ٣٢١/٢ ، وينظر: آمالي ابن الشجريّ : ٢٦٥/٢ ، و شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم :٦٥٧٢/١٠ ، وأسرار العربية : ٢٦١ ، و اللباب : ٥٠٩/١ ، وشرح المفصل ،( ابن يعيش ) : ٤٥١/٣.
٧. شافية ابن الحاجب , لمصنفها ابن الحاجب : ٧٠.
٨. شرح شافية ابن الحاجب لمؤلفها :٥٢٧/١ .
٩. المصدر نفسه : ٥٢٧/١.
١٠. شرح شافية ابن الحاجب ،( ابن الناظم ) : ٦٣/١_٦٤ .
١١. شرح شافية ابن الحاجب ،( الرضيّ ) : ٣٩/٢.
١٢. المصدر نفسه : ٤٢/٢ .
١٣. المنهج الصوتي : ١٦٢.
١٤. التطبيق الصرفي : ١٤٢.
١٥. علم الصرف الصوتي : ٤٤٠.
١٦. كتاب سيبويه : ٣٤٣/٣.
١٧. المقتضب : ١٣٧/٣، وينظر : الكامل في اللغة والأدب ٢٧١/١.
١٨. الأصول : ٦٤/٣، وينظر : جمهرة اللغة : ٢٨١/١ ، و شرح كتاب سيبويه : ٩٨/٤ ، وعلل النحو : ٥٠٣، واللمع في العربية ، ابن جني : ٢٠٣، والخصائص : ٤٣٨/٢، ودرة الخواص : ١١٢ ، وأسرار العربية : ٢٥٩، واللباب : ٥١٤/١.
١٩. شرح المفصل ، ( ابن يعيش ) :٤٤٤/٣، وينظر : شرح الكافية الشافية :١٩٤٧/٤.
٢٠. نَمَرِيّ : نسبة إلى نَمِرٍ ، وهو أبو حيٍّ من ربيعة من العدنانية ، واسمه : نَمِر بن قاسط بن هِنب. ينظر : نهاية الأرب ٤٣٢، ومعجم قبائل العرب ١١٩٢/٣.
٢١. دُؤَلِيّ : علم لرهط من كنانة . وقيل : دويبة شبيهة بابن عرس . وأصله من دَأَلَ من الدألان ، وهو مشيٌّ تقارب فيه الخطا ، ينظر: الصحاح ١٦٩٤/٤.
٢٢. شرح الشافية ، لمصنفها : ٥١٧/١ .
٢٣. شرح شافية ابن الحاجب ، ( ابن الناظم ) : ٦٢/٢.
٢٤. شرح شافية ابن الحاجب، ( الرضيّ ) : ١٨/٢.
٢٥. أبحاث صرفيَّة : ٢٣١، وينظر : علم الصرف الصُّوتيّ : ٤٤٥.
٢٦. علم الصرف : ٢٥٣ .
٢٧. كتاب سيبويه : ٣٤٤/٣.
٢٨. شرح كتاب سيبويه : ١٠١/٤.
٢٩. المقتضب : ١٤٠/٣.
٣٠. الأصول : ٢٦٦/٣ .
٣١. الشَّافية : ٣٨.
٣٢. شرح الشَّافية لمصنفها : ٥٢١/١.

٣٣.شرح الشَّافية ، ( ابن الناظم ) : ٦٤/٢.
٣٤.شرح الشَّافية ، ( الرَّضيّ ) : ٣١.٣٠/٢.
٣٥.شرح الشَّافية ( الرَّضِيّ ) : ٢١/٢ .
٣٦.يُنظر : المصدر نفسه : ٢١/٢.
٣٧.المصدر نفسه : ٢٠/٢.
٣٨.المصدر نفسه : ٢٠/٢.
٣٩.المصدر نفسه : ٢٢/٢.
٤٠.المنهج الصُّوتيّ : ١٦١، ويُنظر : أبحاث صرفية : ٢٢٨، وعلم الصَّرف الصُّوتيّ : ٤٤٢ .
٤١.يُنظر : الكراهةُ اللغويَّةُ ، حيدر نجم عبد زيارة : ٢١٦.
٤٢.يُنظر : في الأصواتِ اللغويَّةِ : ٢٩١.٢٩٠،و في الصَّرفِ العربيّ : ٣١٠، وعلم الصَّرفِ : ٢٤٧ .
٤٣.التَّطبيقُ الصَّرفيّ، عبده الراجحيّ :١٤٠، ويُنظر :علم الصَّرفِ الصَّوتيّ، عبد القادر عبد الجليل : ٤٤٢ .
٤٤.شرح الشَّافية ( الرَّضِيّ ) : ٢٢/٢.
٤٥.كتاب سيبويه : ٣٤٤/٣.
٤٦.يُنظر : الكراهة اللغويَّة : ٢١٧.
٤٧.كتاب سيبويه : ٣٧١/٣. ويُنظر: الأصول : ٣١٧/٣ ، والتعليقة :٢٨٧/٤، وعلل النحو : ٥٤٢.
٤٨.المقتضب : ١٣٥/٣، ويُنظر : شرح كتاب سيبويه ، ( السيرافيّ ) : ١٢١/٤ . ١٢٢، و المفصل في صنعة الإعراب : ٢٦٠، والبديع في علم العربية : ١٩٣/٢ .
٤٩.شرح المفصل ، ( ابن يعيش ) : ٤٤٦/٣، ويُنظر : الكناش في فني النَّحو والصَّرف : ٣٦٧/١ .
٥٠.يُنظر : التَّصريف العربيّ، ( الطَّيب البكُّوش ) : ٥٩.
٥١.شرح شافية ابن الحاجب ، لمصنفها : ٥٢٤/١.
٥٢.شرح الشَّافيَّة ، ( الرَّضِيّ ) : ٣٢/٢ .
٥٣.يُنظر : التَّصريف العربيّ، ( الطَّيب البكُّوش ) : ١٨٩.
٥٤.شرح شافية ابن الحاجب، ( الرَّضِيّ ) : ١٤٦/٣ .
٥٥.يُنظر : الكراهة اللغوية عند الرَّضِيّ ، حيدر نجم عبد زيارة :١٠٣.
٥٦.العربيَّة الفصحى نحو بناء جديد، هنري فرش : ٢٠٤ .
٥٧.شرح شافية ابن الحاجب، ( الرَّضِيّ ) : ١٤٦/٣ .
٥٨.التَّصريف العربيّ : ١٨٩.
٥٩.التَّطبيق الصَّرفيّ : ١٤٧، ويُنظر : علم الصَّرف : ٢٤٨، و في الصَّرف العربيّ : ٣١٠، أبحاث صرفيَّة : ٢٢٩.
٦٠.كتاب سيبويه :٣٧١/٣، ويُنظر: الأصول : ٣١٧/٣، وشرح كتاب سيبويه ( السيرافي ) :١٢٢/٤، و التعليقة : ٢٨٧/٤، وعلل النحو :٥٤٢، واللمع في العربية : ١٢٠.
٦١.شرح المفصَّل، ( ابن يعيش ) : ٤٧٦/٣.
٦٢.الخصائص :١٢٥/١، ويُنظر: اللباب : ١٥٣/٢.

٦٣.كتاب سيبويه : ٣٧١/٣ .

٦٤.الإقليد شرح المفصل : ١٢٢٢/٣، ويُنظر : همع الهوامع : ١٦٠/٦ .

٦٥.يُنظر : الشَّافيَّة : ٣٩.

٦٦.وقيل : يمكن أن يكون شذوذه من حذف الياء الساكنة، فتقلب الياء المتحركة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها. و ينظر: المغني : ١٠٠٨، وشرح الشافية للرضيّ : ٢٢٤/١، وشرح الشافية لنقره كار: ٦٨، والمناهل الصافية : ١٣٤/١ .

٦٧.شرح الشَّافيَّة لمصنفِها ابن الحاجب : ٥٢٤/١.

٦٨.شرح شافية ابن الحاجب ، ( الرضيّ ) : ٣٢/٢.

٦٩.في الأصوات اللغويَّة دراسة في أصوات المدِّ العربيَّة، غالب المُطلبيّ : ٢٠٠.

٧٠.رمضان عبد التواب ، بحوث ومقالات في اللغة : ٢٣١، ورأي ابن خالويه ، ينظر : شرح الفصيح : ٣٥٣ .

٧١.ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف العربيّ : ٢٦٥ .

٧٢.شرح الملوكيّ في التَّصريف : ٤٠٥.

٧٣.شرح التَّصريح على التَّوضيح : ٧٢٤/٢.

٧٤.الإيضاحُ في شرحِ المفصَّل : ٤١٥/٢.

٧٥.دراساتٌ في علمِ اللغةِ ، كمال بشر : ١٧٨.

٧٦.كتاب سيبويه : ٤١٨/٣.

٧٧.المقتضب : ٢٥٩/٢.

٧٨.الأصول : ٤٠/٣

٧٩.شرح كتاب سيبويه، ( السيرافي ) : ١٦٨/٤، وينظر : ليس في كلام العرب ، ( ابن خالويه ) :٢٢٨، و التعليقة على كتاب سيبويه :٣٤/٣، والخصائص :٢٢٨/١.

٨٠.شرح المفصل، ( ابن يعيش ) :٤١٨/٣.

٨١.شرح شافية ابن الحاجب، لمصنفها : ٥٠٢/١.

٨٢.شرح شافية ابن الحاجب، ( الرضي ) : ٤٢/١.

٨٣.يُنظر : الكراهة اللغوية عند الرضي : ٢٦.

٨٤.شرح شافية ابن الحاجب، ( الرضي ) :٢٤٩/١.

٨٥.نفسه : ٢٤٧/١.

٨٦.نفسه : ٢٤٧/١.

٨٧.نفسه : ٢٤٧/١.

٨٨.المنهج الصوتي : ١٤٨.

٨٩.في الصرف العربي : ٢٨٤.

٩٠.علم الصرف : ٢٤٤

٩١.كتاب سيبويه : ٤٧١/٣.

٩٢.المقتضب : ٢٤٦/٢، ويُنظر : الكامل في اللغة والأدب : ٢٥١/١ .

٩٣.الأصول : ٣١٢/٣، ويُنظر : مجالس العلماء، ( الزجاجيّ ) : ٤٦، وشرح كتاب سيبويه، ( السيرافيّ ) :٢٧٧/٤ .

٩٤.التعليقة على كتاب سيبويه : ٣٠٨/٣، ويُنظر : المخصص :٢٠٢/٤، و إيجاز التعريف في فن التصريف : ١٤٣، و المساعد على تسهيل الفوائد :١٤٧/٤.

٩٥.كتاب سيبويه : ٣٨١/٤ .

٩٦.يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب، ( اليزديّ ) : ٣١٨/١.

٩٧.شرح شافية ابن الحاجب، لمصنفها : ٤٩٨/١.

٩٨.شرح شافية ابن الحاجب، ( ابن الناظم ) :٥٢/٢.

٩٩.شرح شافية ابن الحاجب، ( الرضي ) : ٢٣١/١.

١٠٠. المقتضب : ٢٤٦/٢.

١٠١. يُنظر : الكراهة اللغوية عند الرضي : ٢٠٢.

١٠٢. المنهج الصوتي : ١٥٤.١٥٥.

١٠٣. يُنظر : الكراهة اللغوية عند الرضي : ٢٠٢.

١٠٤. يُنظر : الكراهة اللغوية عند الرضي :٢٠٢.

١٠٥. يُنظر : نفسه : ٢٠٣.